﴿وَلَا تُطِعْ كُلَّ حَلَّافٍ مَّهِينٍ ۝١٠ هَمَّازٍ مَّشَّآءٍ بِنَمِيمٍ ۝١١ مَّنَّاعٍ لِّلْخَيْرِ مُعْتَدٍ أَثِيمٍ ۝١٢ عُتُلٍّ بَعْدَ ذَٰلِكَ زَنِيمٍ ۝١٣﴾ [القلم: 10 - 13]

❁ مُناسَبَةُ الآياتِ لِما قبلَها:

تعليل النَّهي عن الطّاعة بذِكر الخصال المانعة

لمّا نهى اللّه تعالى رسولَهُ والمؤمنينَ عن إطاعةِ المُكذِّبين إجمالًا دونَ ذِكرِ خِصالهم الشَّنيعة وصفاتِهم الفَظيعة على سبيلِ التَّفصيل؛ ناسَبَ ذِكرُ النَّهي مُجدَّدًا مُتعلِّقًا بأوصافِهم المُفصَّلةِ المُعلِّلةِ النَّهيَ عن الإطاعةِ والتَّهييجِ بدَوامِ المُخالفةِ.

❁ شَرْحُ المُفْرَداتِ:

1) ﴿حَلَّافٍ﴾: (حلف) أصلٌ واحدٌ، وهو المُلازمة، يقالُ: حالفَ فلانٌ فلانًا؛ إذا لازمَهُ، ومن البابِ الحِلْفُ، يقالُ: حَلَفَ يَحلِفُ حَلْفًا، وذلك أنَّ الإنسانَ يَلزمُهُ الثَّباتُ عليها[1]، ورجلٌ حَلّافٌ وحلّافةٌ: كثيرُ الحَلْف، وتقولُ: حالفَ فلانٌ فلانًا؛ فهو حليفُهُ؛ لأنَّهما تحالَفا بالأيمان[2]، فالأصلُ الواحد فيها هو الالتزامُ معَ القَسَمِ وبوسيلتِهِ، كما أنَّ القَسَمَ هو مُجرَّدُ القَسَم من دونِ التزام[3]، والمرادُ به في الآية: مَن يُكثر منَ الحَلْف والالتزام، وهو في رأيِهِ وعَهدِهِ مُتسامِحٌ هَيّن، فلا يُعتمَدُ على قولِهِ.

2) ﴿مَّهِينٍ﴾: (مهن) أصلٌ صحيحٌ يدلُّ على احتقارٍ وحقارةٍ في الشَّيءِ، ومنهُ قولهم: مَهينٌ، أي: حقيرٌ، والمَهانةُ: الحَقارة، وهو مَهينٌ: بيِّنُ المَهانة[4]، ومَهُنَ مَهْنًا - من بابَي قتَلَ ونَفَع -: خَدَمَ غيرَهُ، وأمهَنْتُهُ: استخدمتُهُ، وامتهنْتُهُ: ابتذلتُهُ، وهو في مِهنةِ أهلِهِ، أي: في

(1) ابن فارس، مقاييس اللّغة: (حلف).
(2) الخليل، العين: (حلف).
(3) المصطفويّ، التّحقيق في كلمات القرآن: 2/ 251.
(4) ابن فارس، مقاييس اللّغة: (مهن).

خِدمتِهم، وخرجَ في ثيابِ مِهنتِهِ، أي: خدمتِهِ[1]، قالَ الزَّجّاج: "هو فعيلٌ من المَهانة، وهي القِلَّة، ومعناه هاهنا: القِلَّةُ في الرَّأي والتَّمييز"[2]، فهو الضَّعيف الَّذي يكونُ تحتَ اختيارٍ، ولا يكونُ لهُ اختيارٌ[3]، والمُرادُ به في الآية: الضَّعيفُ الَّذي لا اختيارَ له، ويكونُ تحتَ اختيارٍ من غيرِهِ، ولذا يَلجَأ إلى الحَلِف؛ ليُصدَّقَ، وهذا الوصفُ يصدُقُ في (الوليد بن المغيرة) الَّذي خضعَ لسُلطانِ قومِهِ؛ خوفًا من المَهانةِ الاجتماعيَّة، فصارَ مَهينًا.

3) ﴿هَمَّازٍ﴾: (همز) كلمةٌ تدلُّ على ضغطٍ وعَصْرٍ، ومنهُ الهَمْزُ في الكلام، كأنَّه يَضغُطُ الكلامَ، والهَمّازُ: العيّابُ، وكذا الهُمَزَةُ[4]، وهَمَزْتُ الشَّيءَ هَمْزًا - من بابِ (ضَرَبَ) -: تحاملتُ عليهِ كالعاصِرِ، وهَمَزَهُ هَمْزًا: اغتابَهُ في غَيبتِهِ، فهو همّازٌ[5]، وعن ابنِ الأعرابيِّ: الهُمّاز: المُغتابونَ في الغَيبِ، واللُّمّازُ: المُغتابونَ في الحَضْرة[6]، فهو دالٌّ على التَّعييبِ والنَّقص الضَّعيف، كما أنَّ اللَّمْزَ هو تعييبٌ وتضعيفٌ قويٌّ شديد[7]، والمرادُ به في الآية: العَيّابُ والمُنتقِصُ من النّاسِ في الغَيبةِ.

4) ﴿مَّشَّآءٍ﴾: للمَشْيِ أصلانِ صَحيحان: أحدُهما: يدلُّ على حركةِ الإنسانِ وغيرِهِ، والآخَرُ: النَّماءُ والزّيادةُ[8]، ومشى يَمشي مَشيًا؛ إذا كانَ على رِجليهِ؛ سَريعًا كانَ أوْ بطيئًا، فهو ماشٍ، والجمعُ مُشاةٌ، ويتعدّى بالهمزةِ والتَّضعيف، ومشَى بالنَّميمة، فهو مَشّاءٌ[9]، والمشّاءُ: مبالغةٌ في المَشْيِ، كالحلّاف في الحَلف، والهمّازِ في الهَمْز، والمُرادُ به في الآية: مَن يَمشي كثيرًا بسببِ نميمٍ ظهرَ، أي: في إشاعتِهِ.

5) ﴿بِنَمِيمٍ﴾: النَّمُّ: أصلٌ صحيحٌ له معنيانِ: أحدُهما: إظهارُ شيءٍ وإبرازُهُ. والآخرُ: لونٌ من الألوان، والنَّمّامُ من الأوَّل؛ لأنَّه لا يُبقي الكلامَ في جَوْفِهِ، والنَّميمةُ: الصَّوتُ

(1) الفيوميّ، المصباح المنير: (مهن).
(2) الواحديّ، التّفسير البسيط: 22/ 81.
(3) المصطفويّ، التّحقيق في كلمات القرآن: 11/ 184.
(4) ابن فارس، مقاييس اللّغة: (همز).
(5) الفيوميّ، المصباح المنير: (همز).
(6) الأزهريّ، تهذيب اللّغة: (همز).
(7) المصطفويّ، التّحقيق في كلمات القرآن: 11/ 264.
(8) ابن فارس، مقاييس اللّغة: (مشى).
(9) الفيوميّ، المصباح المنير: (مشى).

والهَمْسُ؛ لأنَّهما يَنُمّانِ على الإنسان[1]، ونَمَّ الرَّجلُ الحديثَ نمًّا - مِن بابَي (قتلَ وضرَبَ): سَعَى به؛ ليوقِعَ فتنةً أو وحْشَةً، فالرَّجلُ نَمٌّ؛ تسميةً بالمصدر، ونَمّامٌ مبالغةٌ، والاسمُ النَّميمةُ والنَّميمُ أيضًا[2]، فالنَّمُّ: نقلُ قولٍ من شخصٍ، من شأنِهِ أنْ يحتفيَ به عندَ شخصٍ آخرَ، يُنتجُ فسادًا، والمرادُ بهِ في الآية: الخبرُ المُتَّصِفُ بعنوانِ كونِهِ مَنقولًا، وفيه إفسادٌ[3].

6) ﴿مَّنَّاعٍ﴾: (منع) أصلٌ واحدٌ، وهو خلافُ الإعطاءِ، ومَنَعْتُهُ الشَّيءَ مَنْعًا، وهو مانِعٌ ومنّاعٌ[4]، والمنعُ: أن تحولَ بينَ الرَّجُلِ وبينَ الشَّيءِ الَّذي يُريدُهُ، يقالُ: مَنَعْتُهُ فامتنعَ، ورجلٌ مَنيع: لا يُخلَصُ إليه، ورجلٌ مَنوعٌ ومنّاعٌ؛ إذا كانَ بَخيلًا مُمسِكًا[5]، وامتنعَ منَ الأمر: كفَّ عنه[6]، والمرادُ به في الآيةِ: البخيلُ أوِ الصّادُّ عن سبيل الله، فيمنعُ وصولَ الدَّعوة الَّتي هي خيرٌ مَحْضٌ إلى النّاس.

7) ﴿أَثِيمٍ﴾: الإثمُ يدلُّ على أصلٍ واحدٍ، وهو البُطْءُ والتَّأخُّرُ، والإثمُ مشتقٌّ من ذلك؛ لأنَّ ذا الإثمِ بطيءٌ عن الخير مُتأخِّرٌ عنه[7]، والأثْمُ: الذَّنْبُ، وقد أثِمَ الرَّجل إثمًا ومَأثَمًا؛ إذا وقع في الإثم، فهو آثِمٌ وأثّام وأثيمٌ وأثومٌ، وأثَمَهُ اللهُ في كذا يَأْثُمُهُ ويَأْثِمُهُ، أي: عَدَّه عليه إثمًا، فهو مأثومٌ[8]، والمرادُ به في الآية: كثيرُ الإثمِ والذَّنبِ الَّذي يُؤخِّرُهُ عنِ الخير، أوْ يُؤخِّرُ الناسَ عنِ الخير.

8) ﴿عُتُلٍّ﴾: (عتل) أصلٌ صحيحٌ يدلُّ على شِدَّةٍ وقوَّةٍ في الشَّيء، من ذلك: الرَّجلُ العُتُلُّ، وهو الشَّديدُ القويُّ المُصحَّح الجسم، واشتقاقُهُ من (العَتَلة) الَّتي يُحفَرُ بها[9]، ورجلٌ عُتُلٌّ، أي: أكولٌ مَنوعٌ، والعَتْلُ: أن تأخذَ بتلْبيبِ رجلٍ، فَتَعْتِلَهُ، أي: تَجُرَه إليك، وتذهب به إلى حَبْسٍ أوْ عذاب[10]، قال ابنُ عاشور: "والعُتُلُّ: اسْمٌ، ولَيسَ بِوَصْفٍ، لَكِنَّهُ يَتَضَمَّنُ

(1) ابن فارس، مقاييس اللّغة: (نم).
(2) الفيوميّ، المصباح المنير: (نم).
(3) المصطفويّ، التّحقيق في كلمات القرآن: (نم).
(4) ابن فارس، مقاييس اللّغة: (منع).
(5) الخليل، العين: (منع).
(6) الفيوميّ، المصباح المنير: (منع).
(7) ابن فارس، مقاييس اللّغة: (أثم).
(8) الجوهريّ، الصّحاح، والفيوميّ، المصباح المنير: (أثم).
(9) ابن فارس، مقاييس اللّغة: (عتل).
(10) الخليل، العين: (عتل).

مَعنى صِفَةٍ؛ لأنَّهُ مُشْتَقٌّ مِنَ (العَتْلِ)، وهوَ الدَّفْعُ بِقوَّةٍ، ومِمّا يَدُلُّ عَلَى أنَّهُ مِنْ قَبيلِ الأسماءِ دونَ الأوْصافِ مُرَكَّبٌ مِن وصفَيْنِ في أحوالٍ مختَلِفَةٍ، أو مِن مُرَكَّبِ أوْصافٍ في حالَينِ مختَلِفَينِ"[1]، وهو في الأصلِ الغِلظَةُ والتَّعنُّفُ والجَفاءُ، ليس فيه لينةٌ ولا عُطوفة[2]، والمرادُ به في الآية: الرَّجُلُ الغليظُ المُتعنِّفُ الجافي.

9) ﴿زَنِيمٍ﴾: (زنم) أصلٌ يدلُّ على تعليقِ شيءٍ بشيءٍ، من ذلك الزَّنيمُ، وهو الدَّعيُّ، وكذلك المُزنَّم، وشُبِّهَ بزَنَمَتَي العَنْز، وهما اللَّتانِ تَتعلَّقانِ من أُذُنها، والزَّنمةُ: اللَّحمةُ المُتدلّيةُ في الحَلْقِ[3]، ويقالُ: رجلٌ زَنيم؛ إذا نُسِبَ إلى اللُّؤمِ، وللزَّنيمِ مَوضعان: المُلصَقُ بالقومِ ليسَ مِنهُم، والَّذي له زَنَمَةٌ من الشَّرِّ يُعرَفُ بها، أي: علامةٌ[4]، فهو ما ليسَ له أصالةٌ واستقرارٌ في نفسِهِ، بل هو مُعلَّقٌ بالآخر، ويتقوَّمُ به، والمرادُ به في الآية: ليس له قَوامٌ واستقرارٌ بنفسِهِ وبصفاتِهِ الذّاتيَّة وأخلاقه وعملِهِ وصدقِهِ وخُلوصِهِ، فالإطاعةُ والاتِّباعُ والمُصاحبة والاعتمادُ على مَن لا يعتمِدُ على نفسِهِ غيرُ صحيحٍ، فإنَّ نظَرَهُ غيرُ خالِصٍ، ومَقصِدَه جَلْبُ النَّفعِ لنفسِهِ وحِفظُها[5].

قال الواحديُّ: "عن عكرمةَ قال: الزَّنيمُ الَّذي يُعرَفُ باللُّؤمِ كما تُعرَفُ الشّاةُ بزَنَمَتِها"[6].

❁ المَعْنى الإجْماليُّ:

المعنى: وتمسَّكْ بما أنتَ عليه من عدمِ طاعةِ كلِّ كثيرِ الحَلف في الحقِّ والباطلِ، وكلِّ مهينٍ مُحتَقَرٍ؛ لكذبِهِ ومَهانتِهِ في نفسِهِ، وكلِّ همّازٍ وطعّانٍ في النّاس وأعراضِهِم، وعيّابٍ عليهم، ومُنتقِصٍ من

النَّهيُ عن الإطاعةِ لمَنِ اتَّصفَ بهذهِ الوَضاعة

(1) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 29/ 74.
(2) المصطفويّ، التّحقيق في كلمات القرآن: 8/ 28.
(3) ابن فارس، مقاييس اللّغة: (زنم).
(4) ابن دريد، الاشتقاق، ص: 175.
(5) المصطفويّ، التّحقيق في كلمات القرآن: 4/ 338.
(6) الواحديّ، التّفسير البسيط: 22/ 87، 92.

مِقدارهم، وكلِّ ساعٍ بينَ النّاس في النَّميمةِ والإيذاءِ، وكلِّ بخيلٍ مُمسِكٍ بالمال، أو منّاعٍ أهلَهُ الخيرَ، وهو الإسلام، وكلِّ مُتجاوِزٍ في الظُّلْمِ حَدَّه، وكلِّ كثيرِ الآثام، والمرادُ بها المَعاصي والذُّنوب، وكلِّ غليظٍ جافٍ عنيفِ الطَّبعِ لئيمٍ، وكلِّ دعيٍّ غيرِ مستقرٍّ في نفسِهِ، فلا يُعتمَدُ عليه[1].

❁ الإيضاحُ اللُّغَويُّ والبَلاغيُّ:

دلالةُ الوصلِ في ﴿وَلَا تُطِعْ﴾:

التَّحذيرُ منَ الإطاعةِ لمَنِ اتَّصفَ بالوَضاعة

عطفَ النَّظمُ الكريم بـ(الواو) في قولِهِ تعالى: ﴿وَلَا تُطِعْ كُلَّ حَلَّافٍ مَّهِينٍ﴾؛ للجمعِ بينَ عدمِ إطاعةِ المُكذبين ومَن اتَّصف بهذه الصِّفات الَّتي هي شعارُ المُكذِّبين، قالَ الرّازيُّ: "لَمّا نَهاهُ عَن طاعَةِ المُكَذِّبينَ، وهذا يَتَناوَلُ النَّهيَ عَن طاعَةِ جَميعِ الكُفّارِ، إلّا أنَّهُ أعادَ النَّهيَ عَن طاعَةِ مَن كانَ من الكفّار مَوصوفًا بِصِفاتٍ مَذمومَةٍ وراءَ الكُفْرِ"[2]؛ ليُفيدَ تعليلًا آخرَ على عدمِ إطاعتِهم؛ لما اتَّصفوا به من صفاتٍ شَنيعة، والمعطوفُ والمعطوفُ عليه مُتَّفقانِ في الإنشاءِ لفظًا ومعنًى، كما هما متَّفقانِ في المقصود بالإجمالِ والتَّفصيلِ، وذهبَ الهرريُّ إلى أنَّ العطفَ للتَّخصيص، فقال: "ثمَّ خصَّ من هؤلاءِ (المُكذِّبين) أصنافًا هانَتْ عليهم نفوسُهُم، فأفسَدوا فِطرتَها؛ تشهيرًا بهم"[3].

معنى (لا) والغرضُ منها:

النَّهيُ بين الحقيقة والمجاز يُفيدُ المُخالفةَ لأهلِ الأوثانِ والأرجاس

عبَّرَ النَّظمُ الكريمُ بـ(لا) في قولِهِ تعالى: ﴿وَلَا تُطِعْ كُلَّ حَلَّافٍ مَّهِينٍ﴾؛ للدَّلالة على النَّهي للنَّبيِّ ﷺ ومَن تبِعَه من المؤمنين، فيكونُ بالنِّسبة للمؤمنين بمعنى النَّهي الحقيقيِّ، وبالنِّسبة له ﷺ بمعنى

(1) الشّوكانيّ، فتح القدير: 5/ 320.
(2) الفخر الرازي، مفاتيح الغيب: 30/ 603.
(3) الهرريّ، حدائق الرّوح والرّيحان: 30/ 88.

الدَّوامِ على المخالفةِ؛ إذ لا يُتصوَّرُ منه طاعةٌ لهم، فهو من استعمالِ اللَّفظِ في حقيقتِهِ ومَجازِه عندَ مُجوِّزيه، قال الماتريديُّ: "لا يجوزُ أنْ يكونَ رسولُ اللهِ ﷺ يُخشَى عليه طاعةُ مَن هذا وصْفُهُ، وأنْ يميلَ قلبُهُ إليه، ولكنَّ النَّهي لمكانِ غيره، وإنْ كان هو المُشارَ إليه بالذِّكر"[1]، ففي ضميرِ المخاطَبِ تجوُّزٌ، ويحتملُ أنَّ الضَّميرَ مخصوصٌ بالنَّبيِّ ﷺ، لكنَّ الغرضَ من النَّهي، كما قالَ القونويُّ: "التَّهييجُ عَلَى ما كانَ عليهِ من عدمِ الإطاعة"[2]، أي: استمرارُ المُخالفةِ وإدامتُها.

دلالةُ الفعل المضارعِ ﴿تُطِعْ﴾ مادَّةً وصيغةً:

عبَّرَ النَّظمُ الكريم بالفعل المضارع ﴿تُطِعْ﴾، في قوله تعالى: ﴿وَلَا تُطِعْ كُلَّ حَلَّافٍ مَّهِينٍ﴾؛ للدَّلالة على عدمِ الموافقة لهم والنُّزولِ على رأيهم فيما يَودّونَه من مُلاينةٍ ومُجاراة ومُداهنةٍ؛ لأنَّ الطّاعة والموافقةَ إنَّما تكون مع الصّادقين الثِّقات، وأفادتْ صيغةُ المضارع دوامَ عدمِ الطّاعة لهم واستمرارَها، والمعنى: دُمْ، واستمرَّ على مُخالفتهم وتركِ موافقتهم؛ لما عُرِفوا به من خِلالٍ تمنَعُ الاتفاقَ والائتلاف.

عــدمُ الموافـقـة الـدّائـمـة لأهـلِ الأهواءِ الباطِلة

دلالةُ تكرارِ النَّهي عن الطّاعة في ﴿وَلَا تُطِعْ﴾:

كرَّرَ النَّظمُ الكريم لفظَ المنهيِّ عنه (الإطاعة)، في قوله تعالى: ﴿وَلَا تُطِعْ كُلَّ حَلَّافٍ مَّهِينٍ﴾؛ للدَّلالةِ على الاهتمامِ بالموقفِ من دَعَوات المُكذِّبين بالمُلاينةِ والمُلاطفة على حسابِ تبليغِ الدّين المُبين، قال ابن عاشور: "إعادَةُ فِعْلِ النَّهْيِ عَنِ الطّاعَةِ لِمَنْ هَذِهِ صفاتُهم؛ لِلاهتمامِ بِهَذا الأدَبِ، فَلَم يَكتَفِ بِدُخولِ أصْحابِ هَذِهِ الأوصافِ في عُمومِ ﴿ٱلْمُكَذِّبِينَ﴾، ولا بِتَخصيصِهِم بِالذِّكْرِ بِمُجَرَّدِ عَطْفِ الخاصِّ عَلَى العامِّ بِأنْ يُقالَ: (وَلا كلّ حلّاف)، بَلْ جيءَ في جانِبِهِم بِصيغَةِ نَهْيٍ أُخْرَى مُماثِلَةٍ لِلأولَى، ولِيُفيدَ تَسْليطَ الوَعيدِ الخاصِّ، وهوَ في

الاخـتـصـاص والاهـتـمـام يَقتضي الإعـادةَ في الكلام

(1) الماتريديّ، تأويلات أهل السّنّة: 10/ 141.

(2) القونويّ وابن التّمجيد، حاشية على تفسير البيضاوي: 19/ 228.

مَضْمونِ قَوْلِهِ: ﴿سَنَسِمُهُۥ عَلَى ٱلْخُرْطُومِ﴾، عَلَى أصْحابِ هَذِهِ الصِّفاتِ الخاصَّةِ زيادَةً عَلَى وعيدِ المُكَذِّبينَ"[1].

العدولُ من (العَلَم) إلى الوصفِ المُصَدَّرِ بـ﴿كُلَّ﴾:

العِبرةُ بعُموم اللَّفظ لا بخُصوصِ السَّبب

علَّق النَّظمُ النَّهيَ عن الإطاعةِ بلفظِ (الكلِّ)، في قولِهِ تعالى: ﴿وَلَا تُطِعْ كُلَّ حَلَّافٍ مَّهِينٍ﴾؛ للدَّلالةِ على العُموم الاستغراقيِّ الشُّموليِّ؛ لإفادةِ أنَّ كلَّ مُكذِّب عن جُحودٍ واستكبارٍ تجتمعُ فيه هذه الأوصافُ أو مجموعُها، ومن ثَمَّ لا تجوزُ إطاعتُهم؛ لما فيها مِن نزولٍ إلى مستوى المتَّصفِ بهذه الأوصاف الدَّنيئة، قال ابن عاشور: "وَكَلِمَةُ ﴿كُلَّ﴾ مَوضوعَةٌ لِإفادَةِ الشُّمولِ والإحاطَةِ لِأفْرادِ الاسْمِ الَّذي تُضافُ هيَ إلَيهِ، فَهيَ هُنا تُفيدُ النَّهيَ العامَّ عَن طاعَةِ كُلِّ فَرْدٍ مِن أفرادِ أصحابِ هَذِهِ الصِّفاتِ الَّتي أُضيفَ إلَيها ﴿كُلَّ﴾ بِالمُباشِرَةِ وبِالنُّعوت"[2]، ولكن ذهبَ المفسِّرون إلى تحديدِ بعضِ الشَّخصيّات في زمنِ النُّزول كالوليد بن المغيرة والأخنس بن شُريق وغيرهما، لكنَّ النَّظم الكريم لم يُعيِّن ذلك باسمِهِ العلَم، بل عدلَ إلى وصفِهِ؛ لما في الوَصْف من عمومٍ وضعيٍّ؛ إشارةً منه إلى أنَّه وإنْ كان قد تحقَّق في شخصٍ معيَّنٍ، لكنَّه معنًى استغراقيٌّ في المُكذِّبين يخترقُ حواجزَ الزَّمان والمكان؛ إذ الأوصافُ من الوضعِ العامِّ لموضوعٍ له عامٍّ، وهذا من دقائقِ إعجازِ القرآن، الَّذي يصلح لكلِّ زمان ومكان، فالمُكذِّبون مُتواطِئون على هذه الخِلال، وإن تحقَّقت في زمنِ النُّزولِ في واحدٍ منهم، ولذا قال الماتريديُّ: "قيل: إنَّ هذه الآياتِ نزلَتْ في واحدٍ يشارُ إليه، وهو الوليدُ بنُ المغيرة المخزوميُّ، وفيما يشارُ إلى واحدٍ لا يُطلَقُ فيه لفظةُ (كلّ)، فيقال: ﴿وَلَا تُطِعْ كُلَّ حَلَّافٍ مَّهِينٍ﴾، والحلّاف

(1) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 29/ 70.
(2) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 29/ 78.

المَهين ليس إلّا واحدًا، ولكنّ معناه: ولا تُطِعْ هذا، ولا كلَّ مَن يوجدُ فيه هذه الصِّفة"[1].

الكلّيّةُ في حيّزِ النَّهي:

تَساوي الدَّلالة في وقوع (الكلّ) تحتَ النَّهي وفي البداية

علَّقَ النَّظمُ الكريم فعلَ النَّهي بلفظِ (الكلّ)، في قولِهِ تعالى: ﴿وَلَا تُطِعۡ كُلَّ حَلَّافٖ مَّهِينٖ﴾؛ للدَّلالة على عدمِ إطاعةِ مَنِ اتَّصفَ بهذه الصِّفات كلِّها أو بعضِها، وليس المُرادُ توجيهَ النَّهي المتَّصفِ بالكلِّ دونَ البعضِ، كما نبَّه إليه ابنُ عاشور بقولِهِ: "وَقَد وقَعَت كَلِمَةُ ﴿كُلَّ﴾ معمولةً لِلفِعْلِ الدّاخِلَةِ عَلَيهِ أداةُ النَّهْيِ، ولا يُفْهَمُ مِنهُ أنَّ النَّهيَ مُنصَبٌّ إلَى طاعَةِ مَنِ اجتَمَعَت فيهِ هَذِهِ الصِّفاتُ، بِحَيْثُ لَوْ أطاعَ بَعْضَ أصْحابِ هَذِهِ الصِّفاتِ؛ لَم يَكُنْ مُخالِفًا لِلنَّهْيِ؛ إذ لا يَخْطُرُ ذَلِكَ بِالبالِ، ولا يَجْري عَلَى أساليبِ الاستِعمالِ، بَلِ المُرادُ النَّهْيُ عَن طاعَةِ كُلِّ مَوْصوفٍ بِخَصْلَةٍ مِن هَذِهِ الخِصالِ، بَلْهَ مَنِ اجتَمَعَ لَهُ عِدَّةٌ مِنها[2]، فلا فرقَ في الدَّلالة بينَ وقوعِ (الكلِّ) في حيِّزِ النَّفي والنَّهي، وبينَ تصدُّرِها قبلَ النَّهي والنَّفي، فالمعنيانِ مُتساويانِ في قولنا: (لا تُطِعَ الكلَّ) و (الكلُّ لا تُطِعْهُ)، لكنَّ القونويَّ جعلَهُ مِن باب ما " لوحظَ فيه النَّهيُ أوَّلًا، ثمَّ الكلُّ ثانيًا، وكذا قَوْلُه تعالى: ﴿إِنَّهُۥ لَا يُحِبُّ ٱلظَّٰلِمِينَ ۝٤٠﴾ [الشّورى: 40]، يُلاحَظُ فيه أوَّلًا النَّفيُ ثمَّ العمومُ ثانيًا، فيكون العمومُ في النَّفي في الموضعينِ دونَ نفي العموم، ولو لوحِظ بالعكس؛ لكان لسلبِ العموم، فيختلُّ المَعنَى"[3]، ولذا قال البقاعيُّ: "وليسَ المرادُ النَّهيَ عن العُموم، بل عمومُ النَّهي، أي: انتَهِ عن كلِّ حلّاف، فالنَّهيُ أصلٌ، والكلُّ واردٌ عليه"[4].

(1) الماتريديّ، تأويلات أهل السّنّة: 10/ 140.
(2) ابن عطيّة، المحرّر الوجيز: 4/ 270، وابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 29/ 71.
(3) القونويّ وابن التّمجيد، حاشية على تفسير البيضاوي: 13/ 24.
(4) البقاعيّ، نظم الدّرر: 20/ 299.

دلالةُ الإضافةِ في ﴿كُلَّ حَلَّافٍ﴾:

دلالـةُ التَّقييد تعليلٌ وتحديد

أضافَ النَّظمُ الكريم لفظَ ﴿كُلَّ﴾ إلى ﴿حَلَّافٍ﴾، في قوله تعالى: ﴿وَلَا تُطِعْ كُلَّ حَلَّافٍ مَّهِينٍ﴾؛ للدَّلالة على تعيين المُراد وتخصيصه بالكلّيَّة، فيكونُ النَّهي مقيَّدًا بعدم طاعة مَن اتَّصف بتلك الأوصاف الشَّنيعة، قال ابن عاشور: "وأُجرِيَتْ عَلى المَنهيِّ عَنِ الإطاعَةِ بِهَذِهِ الصِّفاتِ الذَّميمَةِ؛ لِأَنَّ أَصْحابَها لَيسوا أهلًا لِأن يُطاعوا؛ إذ لا ثِقَةَ بِهِم، ولا يَأْمُرونَ إلّا بِسوءٍ"[1]، وفي إضافةِ الكلِّ إلى الأوصاف توبيخٌ وتقريعٌ وتهجينٌ منها، قال الماتريديُّ: "يخرُجُ مَخرَجَ الهِجاءِ والشَّتمِ في الشّاهد؛ لأنَّ ذِكرَ المَرءِ بما هو عليه مِن ارتكابِ الفَواحِشِ والمَساوئِ تهجينٌ له وشتمٌ، وجلَّ اللّه ورسولُهُ أنْ يَقصِدوا إلى شتمِ إنسانٍ، فالآيةُ ليست في تثبيتِ فواحِشِه، وإنَّما هي في موضِعِ التَّوبيخِ والزَّجرِ عنِ اتِّباعِ مثلِه"[2].

دلالةُ ﴿حَلَّافٍ﴾ مادَّةً وصيغةً:

الـجُـرأةُ على الأيمانِ الكاذِبة دالَّةٌ على القُلوبِ النّاصِبة

استعملَ النَّظمُ الكريم صيغةَ المُبالغة ﴿حَلَّافٍ﴾، في قوله تعالى: ﴿وَلَا تُطِعْ كُلَّ حَلَّافٍ مَّهِينٍ﴾؛ للدَّلالة على المُبالغةِ في الحَلف؛ سواءٌ كانَ في الحقِّ أوِ الباطل، فهو للمُبالغة: "في الكمِّ دونَ الكَيْف، معَ أنَّه الأكثرُ استعمالًا"[3]، حتّى يُبرهِنَ على الصِّدق في الوعدِ والكلام، مع أنَّه لم يلجأ إلى الحَلف الكثيرِ إلّا بعدَ تجربةٍ عنه بالكذب، أو دفعٍ لما يُعرَفُ عنه مِن اختلافٍ في تحقيقِ ما يَعِدُ به، قال المراغيُّ: "والكاذبُ يتَّقي بأيمانِهِ الكاذبةِ - التي يَجترئُ بها على اللّه - ضعفَهُ ومَهانتَهُ أمامَ الحقِّ، وفيه دليلٌ على عدمِ استشعارِهِ الخوفَ منَ اللّه"[4]؛ إذِ المُكذِّبون بهذا النَّبيِّ الكريم ﷺ ودّوا مُداهنَتَهُ، فلجؤوا

(1) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 29/ 79.
(2) الماتريديّ، تأويلات أهل السّنّة: 10/ 140.
(3) القونويّ وابن التّمجيد، حاشية على تفسير البيضاوي: 19/ 228.
(4) المراغيّ، تفسير المراغيّ: 29/ 31.

إلى الحَلف والقَسَم؛ لتأكيدِ الالتزامِ برغبتِهم، مع أنَّهم كاذبون حتّى في وِدادِهم، ومادَّةُ الكلمةِ تُنبِئُ عن الكذب، فهي تفيدُ الالتزامَ بطريقِ القَسَم، مع أنَّ الالتزامَ عند الصّادقينَ تكفي فيه الكلمةُ، وما لجوءُ المُلتزمِ بأمرٍ إلى القَسَم إلّا لدفعِ شُبهةِ عدمِ الصِّدق، ومن ثَمَّ شاعَتِ اللَّفظةُ في الكذبِ منَ الوعدِ والقَول.

دلالةُ الكناية في ﴿حَلَّافٍ﴾:

يحتملُ قولُهُ تعالى: ﴿وَلَا تُطِعْ كُلَّ حَلَّافٍ مَّهِينٍ﴾ المعنى المُطابقيَّ، وهو كثيرُ الحَلفِ والقَسَم حتّى يُصدَّقَ في كلامِهِ ودَعواه، ويحتملُ أنَّه كنايةٌ عن عدمِ المبالاةِ بالكذبِ في اليمين، قال ابن عاشور: "والحَلّافُ: المُكْثِرُ مِنَ الأيْمانِ عَلَى وُعودِهِ وأخْبارِهِ، وأحْسَبُ أنَّهُ أُريدَ بِهِ الكِنايَةُ عَنْ عَدَمِ المُبالاةِ بِالكَذِبِ وبِالأيْمانِ الفاجِرَةِ، فَجُعِلَتْ صيغَةُ المُبالَغَةِ كِنايَةً عَنْ تَعَمُّدِ الحِنْثِ، وإلّا لَمْ يَكُنْ ذَمُّهُ بِهَذِهِ المَثابَةِ"[1]، والغرضُ من الكناية بهذا الوصفِ أنَّ المُكذِّبَ بالدّين القويم يعلم أنَّهُ على خطأ عظيم، لكنَّه يَستكبرُ، فيُقْدِمُ على الأيمانِ بلا مُبالاة، فيكون ذَمُّ (الحلّاف) لأجلِ استكبارِهِ على الحقِّ، وليس لذاتِ الحَلف المُتكاثِرِ.

صيغةُ المُبالغة كنايةٌ عن عدمِ الاكتراث بالأيمانِ الكاذِبة

دلالةُ تقديمِ (الحلّاف) على غيرِها منَ الخِصال:

قدَّمَ النَّظمُ الكريمُ صفةَ (الحلّاف) على سائرِ الخِصال، في قولِهِ تعالى: ﴿وَلَا تُطِعْ كُلَّ حَلَّافٍ مَّهِينٍ﴾؛ للدَّلالةِ على شَناعة هذا العَيب المُقترنِ بالتَّكذيب، فـ: "كثرةُ الحَلف تدلُّ على عدمِ استشعارِ عظمةِ اللّه ﷻ، وذلك أصلُ كلِّ شرٍّ"[2]، والمرادُ منه: صرفُ النّاسِ عن الحقِّ، فيستهينُ باللّه مستعينًا بالقَسَم به؛ ليَكْذِبَ على النّاس بوسيلةٍ تصرفُ النّاسَ عن المَحلوف به؛ إن كان حالفًا باللّه، وإنْ

الجُزْمُ العظيم بالإكثارِ منَ الحَلفِ على الكذِبِ المُبين

(1) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 29/ 72.
(2) مجمع البحوث، التّفسير الوسيط: 10/ 1529.

كان حالِفًا بالأصنام والطَّواغيت؛ فإنَّه أقبحُ جُرمًا لإشراكِهِ وسوءِ مُعتقَدِه، وعلَّلَ أبو السُّعود التَّقديمَ بقولِه: "تقديمُ هذا الوصفِ على سائرِ الأوصافِ الزّاجرةِ عن الطّاعةِ؛ لكونِهِ أدخلَ في الزَّجرِ"(1)؛ إذِ (الحلّاف) كثيرُ الحَلفِ في الحقِّ والباطل، فلا يُلتفَتُ إلى كلامِهِ ولا إلى وُعودِهِ حتَّى يُطاعَ، قال رضا: "فالحَلّافُ يُعَدُّ في مُقَدِّمَةِ هَؤُلاءِ الأشرارِ، ومَن أكثَرَ الحَلِفَ؛ قَلَّتْ مَهابَتُهُ، وكَثُرَ حِنْثُهُ، واتُّهِمَ بالكَذِبِ، ولا يَكونُ الحَلّافُ إلّا كَذّابًا، فهو على إهانَتِهِ لاسمِ اللّهِ تعالى يَفوتُهُ ما يُريدُ مِن قَبولِ قَوْلِهِ وتَصْديقِه"(2).

دلالةُ النَّعت المقيَّد والمُستقِلّ ﴿مَّهِينٍ﴾:

نعتَ النَّظمُ الكريمُ لفظَ ﴿حَلَّافٍ﴾ بـ﴿مَّهِينٍ﴾ في قولِهِ تعالى: ﴿وَلَا تُطِعْ كُلَّ حَلَّافٍ مَّهِينٍ﴾، وهو إمّا نعتٌ للتَّقييدِ أوْ عدمِهِ، فإنْ كان للتَّقييد؛ فإنَّ (الحلّاف) مُتَّصِفٌ بـ(المَهين)؛ لكثرةِ حلفِهِ، قال الهرريُّ: "لأنَّه لا يعرفُ عظَمةَ اللّهِ سُبحانه، ولذا أقدمَ على كَثرةِ الحَلِف"(3) أوْ أنَّه حلّاف كاذبٌ، فيكونُ مَهينًا وحَقيرًا، لاتِّصافِ كثيرِ الحَلِف بالمَهانة والحَقارةِ وعدمِ الكَرامة؛ إذ يكذبُ في وعدِهِ والتزاماتِهِ ممّا يُؤدّي إلى كونِهِ مَهينًا لا قيمةَ له، وفائدةُ الوصفِ التَّقييدُ؛ ليَحترزَ به عن المُضطَرِّ للحَلِف، والظّاهرُ أنَّ كلَّ نَعتٍ من النُّعوتِ الآتيةِ مُستقِلٌّ؛ ليكونَ من تعدُّدِ النُّعوتِ المستقلَّة؛ وليُفيدَ كلُّ وصفٍ خصلةً لا تُفيد الخصلةَ الَّتي قبلَها، وإن كان بينها تلازمٌ.

التَّقييدُ والاستقلال تحقيرٌ وإذلال

معنى ﴿مَّهِينٍ﴾ مادَّة وصيغةً:

عبَّر النَّظمُ الكريمُ بلفظ ﴿مَّهِينٍ﴾، في قولِهِ تعالى: ﴿وَلَا تُطِعْ كُلَّ حَلَّافٍ مَّهِينٍ﴾؛ للدَّلالة على وصفٍ لازمٍ على سبيلِ الثُّبوتِ والدَّوام؛ إذ هو "بِفَتْحِ الميمِ (فَعيلٌ) مِنْ (مَهُنَ) بِمَعْنَى: حَقُرَ، وذَلَّ، فَهوَ صِفَةٌ

المَهينُ مِن (مَهُنَ) لا مِن (هانَ)

(1) أبو السّعود، إرشاد العقل السّليم: 9/ 13.
(2) رضا، تفسير المنار: 2/ 290.
(3) الهرريّ، حدائق الرّوح والرّيحان: 30/ 88.

مُشَبَّهَةٌ، وفِعْلُهُ (مَهُنَ) بِضَمِّ الهاءِ، وميمُهُ أَصْليَّةٌ، وياؤُهُ زائِدَةٌ، وهوَ فَعيلٌ بِمَعْنَى فاعِلٍ، أي: لا تُطِعِ الفاجِرَ الحَقيرَ، وقَد يَكونُ ﴿مَّهِينٍ﴾ هُنا بِمَعْنَى ضَعيفِ الرَّأْيِ والتَّمْييزِ، وكُلُّ ذَلِكَ مِنَ المَهانَةِ"[1]، واختار النَّظمُ وصفَ (المَهين) الدّالَّ على الحقارةِ؛ نتيجةَ الخُضوعِ لرغَبات غيره، فيَهربُ من المَهانة التي تلحقُهُ نتيجةَ الإذلالِ المُجتمَعيِّ والتَّعيير له باتِّباعِ الدّين الجديد، فيقعُ في دائرةِ المَهانةِ، وكانت العقوبةُ من جنسِ ما هَرَبَ منهُ واهِمًا، ولا يبعُدُ أنْ يكونَ ﴿مَّهِينٍ﴾ صيغةَ مُبالغةٍ؛ للدَّلالة على كثرةِ الحَقارة في نفسِهِ من كثرةِ الأيمان الكاذبة، أو كثيرِ المَهانة من إكثارِهِ منَ القبائحِ والسَّيِّئات، "قالَ الرُّمّاني: المَهين الوضيعُ؛ لإكثارِهِ من القبيح، وعن ابنِ عبّاس: الكذّاب"[2]، وجوَّز ابنُ عادل أنَّه: "فعيلٌ بمعنى (مُفْعَل)، والمعنى: مُهان"[3]، فيكونُ اسمَ مفعول، والأنسبُ حملُهُ على صيغةِ المُبالغة؛ لتآخيها مع بقيَّةِ الصِّفات في ذلك.

دلالةُ الكِنايةِ في ﴿مَّهِينٍ﴾:

عبَّر النَّظمُ بلفظِ ﴿مَّهِينٍ﴾ في قولِهِ تعالى: ﴿وَلَا تُطِعْ كُلَّ حَلَّافٍ مَّهِينٍ﴾؛ للدَّلالة على الحقارةِ والوَضاعة والمَهانة بشكلٍ مُطابقيٍّ، وبعضُهُم جعلَها كنايةً عن الكذّاب، قال الطَّبريُّ: "بعضُهُم وجَّهَ معنى (المهين) إلى الكذّاب، وأحسبُهُ فعلَ ذلك؛ لأنَّه رأى أنَّه إذا وُصِفَ بالمَهانة؛ فإنَّما وُصِفَ بها لمهانةِ نفسِهِ كانتْ عليه، وكذلك صفةُ (الكذوب) إنَّما يَكْذِبُ لمهانةِ نفسِهِ عليه"[4]، فبينَهُما تلازمٌ واجتماع في اللّازم، والَّذي يبدو أنَّ (المهين) كنايةٌ عمَّن لا يعرفُ عظَمةَ الله تعالى، فيَجترئُ عليه بالحَلف والكذِب، قال الرّازيُّ: "كَوْنُهُ حَلّافًا

مَهانةُ النُّفوس بالكذِبِ المَنحوس

(1) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 29/ 72.
(2) الهرريّ، حدائق الرّوح والرّيحان: 10/ 1529.
(3) ابن عادل، اللّباب في علوم الكتاب: 19/ 275.
(4) ابن جرير الطبريّ، جامع البيان: 23/ 534.

يَدُلُّ على أنَّه لا يَعْرِفُ عَظَمَةَ الله تعالى وجلالَهُ؛ إذ لَو عَرَفَ ذَلِكَ؛ لَما أقدَمَ في كُلِّ حينٍ وأوانٍ؛ بِسَبَبِ كُلِّ باطِلٍ عَلَى الاستِشهادِ بِاسمِهِ وصِفَتِهِ، ومَن لَمْ يَكُنْ عالِمًا بِعَظَمَةِ الله، وكانَ مُتَعَلِّقَ القَلْبِ بِطَلَبِ الدُّنْيا؛ كانَ مَهينًا"[1].

دلالةُ الارتباطِ بينَ الوَصفين:

العِزَّةُ النَّفسيَّة مقترنةٌ بتصحيحِ نِسبةِ العُبوديَّة

قرنَ النَّظمُ الكريم بينَ وصفَي (الحلّاف) و(المَهين)، في قولِهِ تعالى: ﴿وَلَا تُطِعْ كُلَّ حَلَّافٍ مَّهِينٍ﴾؛ لوجودِ تناسُبٍ وانسجامٍ بينَهما؛ إذ كثرةُ الحَلف بالله دالَّةٌ على عدمِ مَعرفةِ الحالفِ بقدرِ المحلوفِ به وعظَمتِهِ، ممّا يترتَّبُ على تلك الجهالةِ مهانةٌ للنَّفس وحقارةٌ لها، ومن ثَمَّ قال النّيسابوريُّ مُعلِّلًا الجمعَ بينهما: "لأنَّ مَن أكثر الحَلف بالله – ولم يعرفْ قدرَ المعبود بالحقِّ – أذلَّه اللهُ، وفيه إشارةٌ إلى أنَّ عِزَّةَ النَّفس منوطةٌ بتصحيحِ نسبةِ العبوديَّة، ومهانةُ النَّفس مربوطةٌ بالغَفلةِ عن سرِّ الرُّبوبيَّة، وأيضًا (الحلّاف) يتَّفق له الكذبُ كثيرًا، والكِذْبُ حقيرٌ عندَ النّاس"[2].

دلالةُ النَّعت ﴿هَمَّازٍ﴾ مادَّةً وصيغةً:

المبالغةُ في الانتقاص جُرْمٌ لا يليقُ بالنّاس

عبَّرَ النَّظمُ بخصلةٍ ثالثةٍ من خِصالِ المنهيِّ عن طاعتِهم، وهو نعتٌ ثانٍ مُستقلٌّ عمّا قبلَهُ، منسجمٌ معَهُ، وذلك في قولِه تعالى: ﴿هَمَّازٍ مَّشَّآءٍۭ بِنَمِيمٍ﴾؛ للدَّلالةِ على علَّةِ النَّهي عن الطّاعة لهم؛ إذِ المُتَّصِفُ بكثرة التَّعييبِ والانتقاص منَ الناس ليس أهلًا للثِّقة، ولا يُصاحَبُ فضلًا عن أنْ يُطاع، واختارَ النَّظمُ صيغةَ المُبالغة؛ للدَّلالة على الكثرةِ والمبالغةِ في الهَمْزِ والانتقاص، حتّى صارَ له سجيَّةً وطبيعةً، قال ابنُ عاشور: "وَصيغَةُ المُبالَغَةِ راجِعَةٌ إلَى قوَّةِ الصِّفَةِ، فَإذا كانَ أذًى شَديدًا؛ فَصاحِبُهُ هَمّازٌ، وإذا تَكَرَّرَ الأذَى؛ فصاحِبُه

(1) الفخر الرازي، مفاتيح الغيب: 30/ 604.
(2) النّيسابوريّ، غرائب القرآن: 6/ 336.

هَمّازٌ"[1]، فهو اسمُ فاعلٍ أُريدَ به الاستمرارُ والدَّوامُ معَ الكثرة والمُبالغة، وتفيدُ مادَّةُ (الهَمْز) في أصلِ وضعِها العَصْرَ، ثمَّ أُطلِقَتْ على العَيّابِ المُنتقِصِ من النّاس؛ كأنَّه بذلك يَعصِرُهم، ويَضغَطُ عليهم، ويُؤلِمُهم بكلامِه، حتّى كأنَّهم عُصِروا من شدَّة تأثيرِ تعييبِه عليهم، كما تدلُّ مادَّةُ (الهَمْز) على الكَسْرِ، فسُمّيَ به العيّابُ؛ لأنَّه يَكسرُ قلوبَ الآخرينَ، ويُحطِّمُ مشاعرَهُم بكلامِهِ المُعيب لما ليس عَيبًا فيهم، بل يَختلِقُه، ويَنسِبُه إليهم، ولذا كانَ حَلّافًا وكذّابًا في هَمْزِه وتَعييبِه، وفي ذلك إشارةٌ إلى أنَّ هامزي الرَّسول ﷺ لم يَجِدوا عَيبًا فيه، بل اختلقوا له عُيوبًا، ونَسبوها إليه؛ إذ صيغةُ المُبالغةِ تُنبِئُ عن كَذِبِهم في هَمْزِهم، كما تُنبِئُ صيغةُ المبالغةِ في ﴿حَلَّافٍ﴾ على الكذبِ في الإخبار.

دلالةُ الاستعارةِ في ﴿هَمَّازٍ﴾:

المُنتقِصُ من النّاس إنسانٌ بلا إحساس

استعارَ النَّظمُ القرآنيُّ لفظَ (الهمّاز)، في قولِهِ تعالى: ﴿هَمَّازٍ مَّشَّآءٍۭ بِنَمِيمٍ﴾؛ للدَّلالة على الطَّعّان والعيّاب والمُغتابِ للنّاس المُنتقِصِ من مقدارِهِم وقيمتهم، قال الهرريُّ: "الهمّازُ: عيّابٌ، طعّانٌ، مُغتابٌ للنّاس، وهو مبالغةُ (هامِز) منَ الهَمْز، وهو الضَّربُ والطَّعنُ والكَسرُ والعيبُ، فاستُعير للمُغتاب الَّذي يَذْكر النّاسَ بالمكروهِ، ويُظهرُ عيوبَهم، ويَكسرُ أعراضَهم، كأنَّه يَضربُهُم بأذاهُ إيّاهم"[2].

دلالةُ الاقترانِ بين ﴿حَلَّافٍ﴾ و﴿مَّهِينٍ﴾ و﴿هَمَّازٍ﴾:

العيّاب مُهانٌ كذّاب

جمعَ النَّظمُ بين الأوصافِ المُترابطة بعضِها ببعض، والمُنسجمةِ والمتناسقةِ في الواقعِ والحقيقة، وذلك في قوله تعالى: ﴿حَلَّافٍ مَّهِينٍ ۝١٠ هَمَّازٍ﴾؛ إذِ (الحلّاف) يعمَدُ إلى الحَلفِ الكثيرِ تَسويقًا لكذبِهِ، وهو ﴿مَّهِينٍ﴾ بينَ النّاس مُحتقَرٌ لكذبِهِ وضَعْفِ رأيِهِ وفَسادِ

(1) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 29/ 72.
(2) الهرريّ، حدائق الرّوح والرّيحان: 30/ 88.

تدبيره، ومِن ثَمَّ يَلجأُ إلى الهَمْزِ والانتقاص من النّاس وإثارةِ العُيوب واختلاقِها عليهم؛ لَهانتِهِ وصَغارِ مَقامِهِ ومَكانتِهِ بينهم، فهو العيّابُ المُنتقِصُ لشعورِهِ بالامتهانِ والمَذلَّةِ، قال المصطفويُّ: "الحَلِف آيةُ مَهانةٍ في الرَّأي، وضعفٍ في التَّفكُّر، ثمَّ يبلغُ إلى الضُّرِّ والتَّعييبِ وسوءِ النَّظَر والظَّنِّ، ثمَّ يبلغُ إلى مقامِ العملِ، ويظهرُ في الخارج بصورةِ المشْيِ في إشاعةِ النَّميمة"[1]، فالاقترانُ بينَ الثَّلاثة ارتقائيٌّ.

دلالةُ النَّعت ﴿مَّشَّآءٍ﴾ مادَّةً وصيغةً:

إشاعةُ الأخبار الفاسِدة للصَّدِّ عن الدَّعوةِ الرّاشِدة

عبَّر النَّظمُ بخصلةٍ رابعةٍ من خِصال المَنهيِّ عن طاعتِهِم، في قولِهِ تعالى: ﴿هَمَّازٍ مَّشَّآءٍ بِنَمِيمٍ﴾؛ للدَّلالةِ على السَّعي الكثيرِ والعمَلِ المُتواصِلِ في إفسادِ العلاقاتِ بين النّاس، وتدلُّ صيغةُ المبالغة من اسم الفاعل على كثرةِ المَشْي بالنَّميمة حتّى صارَ عادةً فيهم، وبرنامجًا مُعتمدًا يتكلَّفون له، ويَسعَونَ إليه، فيُفيدُ اللُّزومَ والمبالغةَ وعدمَ الانفكاك، وفي اختيارِ مادَّةِ (المشي) الدّالَّة على الحركةِ والنُّهوضِ بالأمر ما يدلُّ على رغبةٍ قويَّةٍ في ذلك العمَل، فهو يَسعى بالنَّميمة، ويَنطلِقُ بها، قال المصطفويُّ: "والتَّعبيرُ بالمشي، فإنَّه أتمُّ وسيلةٍ في إعمالِ النَّميمةِ وإشاعتِها، ولا سيَّما بصيغةِ المبالغةِ الدّالَّة على كثرةِ المَشْي في إجرائِها"[2]، وفي ذلك إشارةٌ إلى أنَّ المشّائين بالنَّميمة في رسولِ الله ﷺ كانوا حريصينَ على نقلِ الكلامِ الفاسِدِ عنه، إلى الرّاغبينَ في الدُّخول في دينِهِ ودعوتِهِ؛ ليَصدّوا النّاسَ عنه، فيَمشون بين النّاس ناقلينَ لهم العيوبَ المُختلَقة والأخبارَ المُلفَّقة مُعتمدينَ على الحَلِف الكثيرِ الكاذب، وهم يَمتهِنون أنفسَهم بذلك الكذبِ والهَمْزِ والسَّعْيِ بالنَّميمةِ.

(1) المصطفويّ، التّحقيق في كلمات القرآن: 11/ 112.
(2) المصطفويّ، التّحقيق في كلمات القرآن: 12/ 274.

دلالةُ العُدول عن (نمّام) إلى ﴿مَّشَّآءٍ بِنَمِيمٍ﴾:

النَّـمّـامُ أخـفُّ حـالًا من المشّاءِ الهَدّام

عدلَ النَّظمُ القرآنيُّ الكريمُ عن التَّعبيرِ بلفظِ (نمّام) إلى ﴿مَّشَّآءٍ بِنَمِيمٍ﴾؛ للدَّلالةِ على حركتِهم في هذا العمَلِ وسعيِهم الدَّؤوبِ إليه، بخلافِ (النمّام) الدّالِّ على كثرةِ النَّمِّ والنَّقلِ للإخبارِ من دونِ حركةٍ ونُهوضٍ بالأمرِ وسَعْيٍ إليه بكلِّ إقدامٍ وحَركة، فلم يَرضَوا بأن يَنقُلوا الأخبارَ بغيةَ الإفسادِ، وهُم ماكِثونَ في أماكِنِهم.

دلالةُ الاستعارةِ في ﴿مَّشَّآءٍ﴾:

تنزيلُ المعنويّات منزلةَ الحسّيّات أوضَـحُ في فهمِ الدَّلالات

استعارَ النَّظمُ القرآنيُّ ﴿مَّشَّآءٍ﴾ في قوله تعالى: ﴿مَّشَّآءٍ بِنَمِيمٍ﴾؛ للدَّلالة على النَّمّام المُبالغِ في نَمِّه؛ إذ شبَّهَ حالَ النَّمّام الَّذي يَسعى جاهدًا في تحقيقِ ما يُريدُهُ، ويتعَبُ من أجلِ الإفساد بحالِ مَن يَمشي، ويتحرَّكُ نحوَ هدفِهِ المنشود، ثمَّ حذفَ المشبَّه، وأبقى المشبَّهَ به على سبيل الاستعارةِ التَّصريحيَّةِ التَّبعيَّة، قال ابن عاشور: "المَشْيُ استِعارَةٌ لِتَشويهِ حالِهِ؛ بِأَنَّهُ يَتَجَشَّمُ المَشَقَّةَ لأجلِ النَّميمَةِ، مِثلُ ذِكْرِ السَّعي، في قَولِهِ تَعالَى: ﴿وَيَسْعَوْنَ فِي ٱلْأَرْضِ فَسَادًا﴾ [المائدة: 64]، ذَلِكَ أنَّ أسماءَ الأشياءِ المَحْسوسَةِ أشَدُّ وقْعًا في تَصَوُّرِ السّامِعِ مِن أسماءِ المَعْقولاتِ، فَذِكْرُ المَشي بِالنَّميمَةِ فيهِ تَصويرٌ لِحالِ النَّمّام، ألا تَرَى أنَّ قَولَكَ: (قُطِعَ رَأْسُهُ) أوْقَعُ في النَّفْسِ مِن قَوْلِكَ: (قُتِلَ)؟"[1].

مَعنى (الباء) المجازيِّ ودلالتُه على الاستعارة:

النَّـمُّ المتحـرِّك مفيدٌ السَّـعيَ في الجُرمِ بشكلٍ مُتهالِك

عبَّرَ النَّظمُ بـ(الباءِ) في قولِهِ تعالى: ﴿هَمَّازٍ مَّشَّآءٍ بِنَمِيمٍ﴾؛ للدَّلالةِ على التَّعديةِ حقيقةً، والإلصاقِ والمُصاحبةِ مجازًا؛ إذِ الفعلُ (مشى) لازمٌ، فلمّا دخلتِ (الباءُ)؛ تعدّى بها إلى المَمشيِّ به، أي: جَعَلَ النَّمامُ النَّميمَ ماشيًا، وصيَّرَهُ مُصاحِبًا له في المَشْيِ مُلتصِقًا به، وفي خَلع المَشْي على النَّميم، وهو الخبرُ المنقولُ بغيةَ الإفساد إشارةٌ

(1) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 29/ 73.

إلى استعارةٍ مكنيَّة؛ إذ شبَّه النَّميمَ بذاتٍ تقبلُ المشيَ والحركة، ثمَّ حذفَه، وأبقى من خواصِّه ولوازمِه المشيُ المتعدّي بالباءِ الدّالَّةِ على المُصاحَبةِ؛ إذِ المَشيُ يكونُ بذاتٍ تقبلُ المشيَ، وأمّا المَشيُ بالنَّميمةِ أو الفتنةِ ممّا لا يقبلُ ذلك؛ فمبنيٌّ على التَّشبيهِ الاستعاريِّ، ووظيفةُ الاستعارة المبالغةُ في عملِ النَّميمة، حتَّى كأنَّها تَمشي، وتتحرَّكُ صوبَ الهدف، وتُصاحِبُ النَّمّام أينَما حلَّ، وارتحلَ.

دلالةُ (نَميم) مادَّةً وصيغةً:

عبَّر النَّظمُ بلفظِ (نَميم) في قولِه تعالى: ﴿هَمَّازٍ مَّشَّآءٍ بِنَمِيمٍ﴾؛ للدَّلالةِ على الخبرِ المَنقول إلى النّاس بقصدِ الإفساد، و"النَّمُّ يُستعمَلُ مَصدرًا كالضَّرب، وصفةً كالصَّعب، وإذا أُريد منها الوصفُ كالنَّميم والنُّموم يُستعمَلُ لازمًا، ويرادُ منه القولُ الَّذي يُنقَلُ بعنوانِ الوِشاية، ومُتعدّيًا، ويُرادُ منه الشَّخصُ النَّمّام[1]، فاختارَ النَّظمُ لفظَ (نميم)؛ لإرادةِ الخبرِ المُكتنِزِ بالنَّمِّ مبالغةً، فهو فعيلٌ بمعنى مفعول، وتُفيدُ الصّيغة تَحقُّقَ النَّمِّ في جميعِ جوانبِ الكلام، فكأنَّه ينقلُ النَّمَّ بعينِه مُبالغةً، ويحتملُ أنَّ (النَّميم) جمعُ نميمةٍ، فيكونُ مُكثرًا منَ المَشي ومُكثرًا من النَّميمةِ معًا[2].

المُبالغةُ في الإفساد خروجٌ عنِ النَّسقِ المُعتاد

دلالةُ النَّعتِ ﴿مَّنَّاعٍ﴾ مادَّةً وصيغةً:

عبَّرَ النَّظمُ بصيغةِ فعّال ﴿مَّنَّاعٍ﴾، في قولِه تعالى: ﴿مَّنَّاعٍ لِّلْخَيْرِ مُعْتَدٍ أَثِيمٍ﴾؛ للدَّلالة على المبالغةِ والكثرةِ في الصَّدِّ عن الخيرِ والوقوفِ ضِدَّه؛ إذ ﴿مَّنَّاعٍ﴾ مبالغةٌ من (مانِع)، ويُفهَمُ من المادَّة أنَّه لا يَكتفي بالبخل، بل يمنعُ غيرَه من الكرَم أوْ من وُصولِ الكرمِ والخيرِ إليه، فيقفُ حائلًا وعائقًا بطريقِ ما فيه منفعةٌ لغيره، فهو صادٌّ على سبيلِ اللّه، مانعٌ من وصولِ الدَّعوة للنّاس، محاربٌ للّه

كثرةُ المنعِ سببٌ للقطيعةِ والقَطْعِ

(1) المصطفويّ، التّحقيق في كلمات القرآن: 12/ 274.
(2) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 29/ 73.

تعالى ودعوتِهِ الَّتي هي خيرٌ محضٌ، ومنِ اتَّصفَ بهذه الصِّفة لا يُطاعُ، ولا يُستجابُ له فيما يُريد.

دلالةُ الاقترانِ بينَ (الهمّاز) و(المشّاء) و(المنّاع):

المُكذِّبُ بينَ الأعمالِ القوليَّة والأعمالِ الفعليَّة

قرنَ النَّظمُ في الآيتينِ بينَ (الهمّاز المشّاء) وبينَ (المنّاع)، في قوله تعالى: ﴿هَمَّازٍ مَّشَّآءٍۭ بِنَمِيمٍ ۝١١ مَّنَّاعٍ لِّلْخَيْرِ﴾؛ للدَّلالةِ على الانتقالِ منَ الخِصال المتعلِّقة بالجانبِ اللَّفظيِّ إلى الخِصال المتعلِّقة بالجانبِ الفعليِّ العمليِّ، فهو لا يَكتفي بكثرةِ الحَلفِ الكاذبِ الَّذي يَجعلُهُ مَهينًا في نفسِهِ، بل يقدحُ في الآخرينَ أو في صاحبِ الدَّعوة ﷺ بالهَمْزِ والسَّعي بالنَّميمة، بل ينتقلُ إلى الفعلِ والحركةِ والصَّدِّ عن سبيل اللهِ والمَنعِ من وُصولِ الخير إلى مَن يُريد الإصغاءَ والاستماعَ للدَّعوةِ وبرنامَجِها النّافِع.

مَعنى (اللّام) والغرضُ منها في ﴿لِّلْخَيْرِ﴾:

المُبالغةُ في الصُّدود والوقوفُ أمامَ الخيرِ كالسُّدود

عبَّرَ النَّظمُ بـ(اللّام)، في قولِهِ تعالى: ﴿مَّنَّاعٍ لِّلْخَيْرِ مُعْتَدٍ أَثِيمٍ﴾؛ للدَّلالة على تقويةِ التَّعديةِ ممّا يُفيدُ الحرصَ الشَّديد من المُتَّصفِ بهذه الخَصلة على الحيلولةِ بينَ الخيرِ والنّاس؛ إذِ الفعلُ (منعَ) يتعدَّى بنفسِهِ، فلمّا دخلتِ (اللّام)؛ أفادَتْ تقويةَ التَّعديةِ والمبالغةَ في فعلِ المنع تركيبيًّا، كما أفادتِ المبالغةُ في الصّيغة صرفيًّا.

حذْفُ المفعولِ بِهِ الأوَّل (الناس):

التَّركيزُ على الذَّمِّ موجِبٌ للاقتصارِ على الأهمِّ

حذفَ النَّظمُ الكريمُ المفعولَ به الأوَّل، في قولِهِ تعالى: ﴿مَّنَّاعٍ لِّلْخَيْرِ﴾، فلم يقل: (منّاعٌ النّاسَ الخيرَ)؛ لأنَّ المقصود ذَمُّه بصفةِ المنعِ والصَّدِّ والبُخل، دونَ ذكرِ مَن يمنَعُهُ، قال الطَّيبيُّ: "فذُكِرَ الممنوعُ منهُ، أي: الخير، دونَ الممنوعِ، أي: الأهل؛ وذلك أنَّ القصدَ ذَمُّهُ، وأنَّه ممَّن يمنعُ الخير، وليس القصدُ أنَّ الممنوعَ مَن هو؟ نحوُ: (شُتِمَ الأميرُ، وقُطِعَ اللِّصُّ)"[1].

(1) الطّيبيّ، فتوح الغيب: 15/ 576.

دلالةُ الاستعارةِ والكنايةِ في المتعلَّق ﴿لِّلْخَيْرِ﴾:

الدّينُ الإسلاميُّ كمالٌ ونورٌ إلهيٌّ

استعارَ النَّظمُ الكريمُ لفظَ (الخير)، في قولِه تعالى: ﴿مَّنَّاعٍ لِّلْخَيْرِ مُعْتَدٍ أَثِيمٍ﴾؛ للدَّعوةِ والدّين الجديد؛ إذ شبَّه الدَّعوةَ والدّينَ الإسلاميَّ بالخيرِ القادمِ للنّاس، ثمَّ حذفَ المشبَّهَ، وأبقى المشبَّهَ به على سبيل الاستعارةِ التَّصريحيَّة، والغرضُ منها بيانُ حقيقةِ (المنّاع)، الَّذي يقفُ بوجهِ الدَّعوة؛ ليمنعَ من وصولِها لآذانِ النّاس من خلالِ نشرِ الأكاذيب وإلقاءِ الاتِّهامات الباطلة، ويحتملُ لفظُ (الخير) أنْ يكونَ بمعنى (المال)، فيكونَ المذمومُ بهذه الخصلةِ مَنّاعًا للمال، ومن ثَمَّ فهو كنايةٌ عن ذَمِّه بالبُخل والتَّقتير، قالَ الطَّيبيُّ: "والفرقُ أنَّ المنّاعَ في الوجهِ الثّاني يُحِبُّ الخيرَ، أي: المالَ، ويَمنعُهُ منَ النّاس، وفي الأوَّلِ يبغضُ الخيرَ، أي: الإسلامَ، ويمنَعُ النّاسَ منه"[1]، ومن ثَمَّ يكونُ الوجهُ الأوَّلُ أرجحَ من الثّاني؛ لأنَّه يجمَعُ بينَ بُغض الإسلامِ والمَنع، وهذا ما تُرشِّحُهُ قرينةُ المُبالغة في الصّيغة ﴿مَّنَّاعٍ﴾.

دلالةُ (أل) والعُموم في (الخير):

المُكذِّبونَ بالدّين يَمنَعونَ عن كلِّ خيرٍ وجميل

اختارَ النَّظمُ لفظَ (الخير)، في قولِه تعالى: ﴿مَّنَّاعٍ لِّلْخَيْرِ﴾؛ للدَّلالة على العُموم؛ لما في (أل) من الاستغراقِ، ولما في لفظ (خير) من تحقُّقٍ في صوَرٍ عديدة، فالإسلامُ خيرٌ والمالُ خيرٌ، واللّه تعالى خيرٌ، والأعمالُ الصّالحة خيرٌ، فكان اختيارُ لفظٍ عامٍّ يتحقَّقُ في مَصاديقَ مُتعدِّدة معَ تعريفِه بـ(أل) الاستغراقيَّة، مُتناسِقًا معَ صيغةِ ﴿مَّنَّاعٍ﴾؛ للمبالغةِ في المنع لكلِّ صور الخير، فتكون هنالك مبالغةٌ في الكَمِّ والكيفِ معًا، قال أبو حيّان: "والظّاهرُ أنَّ الخَيرَ هُنا يُرادُ بِهِ العُمومُ فيما يُطلَقُ عَلَيهِ خَيرٌ"[2].

(1) الطّيبيّ، فتوح الغيب: 15/ 576.
(2) أبو حيّان، البحر المحيط: 10/ 238.

دلالةُ النَّعت بـ ﴿مُعْتَدٍ﴾ مادَّةً وصيغةً:

المُبالغةُ في العُدوان سِمَةٌ لأهلِ التَّكذيبِ والطُّغيان

نعتَ النَّظمُ الكريم المنهيَّ عن طاعتهم بخصلةٍ سادسةٍ، وهي ﴿مُعْتَدٍ﴾ في قولِه تعالى: ﴿مَّنَّاعٍ لِّلْخَيْرِ مُعْتَدٍ أَثِيمٍ﴾؛ للدَّلالة بمادَّتِه على العُدوان وتجاوُزِ الحدِّ في الاعتداءِ والإيذاء، كما تُفيدُ الصّيغةُ (افتعل) دلالةَ المبالغةِ في العُدوان مع ملازمةٍ وعدمِ انفكاكٍ له عنه، حتّى كأنَّه يمارِسُه على سبيلِ الاستمرارِ، قال ابنُ عاشور: "مُبالَغَةٌ في العُدوانِ، فالافتِعالُ فيهِ؛ لِلدَّلالَةِ على الشِّدَّةِ"[1].

دلالةُ النَّعت بـ ﴿أَثِيمٍ﴾ مادَّةً وصيغةً:

صيرورةُ الوَصفِ كالاسمِ لمُبالغتِهِ في الإثْمِ

نعتَ النَّظمُ الكريم المنهيَّ عن طاعتِهم بخصلةٍ سابعةٍ، وهي ﴿أَثِيمٍ﴾، في قولِه تعالى: ﴿مَّنَّاعٍ لِّلْخَيْرِ مُعْتَدٍ أَثِيمٍ﴾؛ للدَّلالة على المُبالغة في الإثم حتَّى كأنَّه مُتلبِّسٌ به لا ينفكُّ عنه، وأفادَت صيغةُ المبالغةِ حالةَ الحِرصِ على اكتسابِهِ الإثمَ والعملَ بالآثام، حتَّى اشتُقَّ له مِن لفظِه وصفٌ يُعرَفُ به وعلامةٌ تُميِّزُهُ، قال ابن عاشور: "الأثيمُ كَثيرُ الإثمِ، وهوَ فَعيلٌ مِن أَمْثِلَةِ المُبالَغَةِ، قالَ تَعالَى: ﴿إِنَّ شَجَرَتَ ٱلزَّقُّومِ ﴿٤٣﴾ طَعَامُ ٱلْأَثِيمِ ﴿٤٤﴾﴾ [الدُّخان: 43 - 44]"[2]، وكلُّ ما سبقَ ذكرُهُ من الخصالِ السّابقة أفرادٌ للإثم، فيكون ذكرُ (الأثيم)؛ للدَّلالة على خصالٍ أُخرى اتَّسمَ بها، ولذا قال القونويُّ: "﴿أَثِيمٍ﴾ أي: بغيرِ ما ذُكِرَ أيْضًا، كأنَّه تعميم بعد التَّخْصيص"[3].

دلالةُ الطِّباق بينَ ﴿مَّنَّاعٍ﴾ و﴿مُعْتَدٍ﴾ و﴿أَثِيمٍ﴾:

الجمعُ بينَ الأضداد تصويرٌ للحِرصِ على الإبعاد

استعملَ النَّظمُ أسلوبَ (الطِّباق) البديعي، في قوله تعالى: ﴿مَّنَّاعٍ لِّلْخَيْرِ مُعْتَدٍ أَثِيمٍ﴾؛ إذ جمعَ بينَ وصفَي ﴿مَّنَّاعٍ﴾ و﴿مُعْتَدٍ﴾، وبينهما طباقُ التَّرجيعِ والتَّقديم؛ إذِ المنّاعُ هو الَّذي يحولُ بينَ

(1) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 29/ 73.
(2) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 29/ 74.
(3) القونويّ وابن التّمجيد، حاشية على تفسير البيضاوي: 19/ 228.

وصولِ شيءٍ إلى آخر، فهو اسمٌ دالٌّ على الإعاقةِ للخير والإبقاءِ لهُ في محلِّه في حركةٍ تمنعُهُ، وتصدُّهُ؛ إذِ (المنّاع): "من منعَ مَعروفَهُ عنهُ؛ إذا أمسَكَهُ"(1)، وأمّا ﴿مُعْتَدٍ﴾؛ فهو دالٌّ على حركةٍ تؤدّي إلى إيصالِ العدوان للآخر وإنزالِ الإيذاءِ به، فهو ضِدُّ الإمساكِ، وكذا بينَ ﴿مُعْتَدٍ﴾ و﴿أَثِيمٍ﴾؛ إذِ الاعتداءُ حركةٌ توصِلُ الإيذاءَ والعُدوان، و(الأثيمُ) حالةٌ نُكوصيَّةٌ تراجعيَّة، قال المصطفويُّ: "والأصلُ في هذه المادَّة: هو البُطْءُ والتَّأخُّرُ للخَير"(2)، فدلَّ التَّضادُّ في العناصر والمكوِّنات على الحرصِ الشَّديد على الإيذاءِ والعُدوانِ والمَنع للخيراتِ بكلِّ الحركاتِ والصّوَر.

دلالاتُ الاقترانِ بينَ الخِصال المذكورة:

قرنَ النَّظمُ في الآيةِ من قوله تعالى: ﴿مَّنَّاعٍ لِّلْخَيْرِ مُعْتَدٍ أَثِيمٍ﴾، بين خصالٍ مُترابطةٍ، فهو يمنعُ الخيرَ كثيرًا، ويصدُّ عنه، وعندما يقومُ بذلك، فهو مُعتدٍ مُتجاوزٌ على حقوقِ الآخرين في الإصغاءِ والاستماع للنَّبيِّ الكريم ﷺ، وكلُّ من منعَ الخير، واعتدى؛ فهو أثيمٌ؛ لمبالغتِهِ في العُدوان، فقد بالغَ في الإثم والاتِّصاف به، قال أبو حيّان: "وَجاءَتْ هَذِهِ الصِّفاتُ صِفاتَ مُبالَغَةٍ، ونوسِبَ فيها، فَجاءَ ﴿حَلَّافٍ﴾ وبَعْدَهُ ﴿مَّهِينٍ﴾؛ لِأنَّ النّونَ فيها مَعَ الميم تَواخٍ، ثُمَّ جاءَ: ﴿هَمَّازٍ مَّشَّآءٍ بِنَمِيمٍ﴾ بِصِفَتَيِ المُبالَغَةِ، ثُمَّ جاءَ: ﴿مَّنَّاعٍ لِّلْخَيْرِ مُعْتَدٍ أَثِيمٍ﴾، فَمَنّاعٌ وأثيمٌ صِفتا مُبالَغَةٍ"(3)، فيتحقَّقُ الاقترانُ على مُستوى المعنى والإيقاعِ مَعًا.

التَّدرُّج والارتقاء سِرُّ جمعِ الصِّفات والأسماء

دلالةُ النَّعت بـ ﴿عُتُلٍّ﴾ مادَّةً وصيغةً:

ذكرَ النَّظمُ الكريم خصلةً ثامنةً من خِصال المنهيِّ عن طاعتِهم، وهو (العُتُلُّ)، في قولِهِ تعالى: ﴿عُتُلٍّ بَعْدَ ذَٰلِكَ زَنِيمٍ﴾؛ للدَّلالة على

من شأنِ الصّادّين عن الخير الغِلظةُ في الطَّبع والقَسوةُ معَ الآخر

(1) مجمع البحوث، التّفسير الوسيط: 10/ 1529.
(2) المصطفوي، التّحقيق في كلمات القرآن: 1/ 30.
(3) أبو حيّان، البحر المحيط: 10/ 238.

سببِ النَّهي عن طاعةِ المُتَّصف بهذا الخُلُق السَّيّئ، قال ابنُ عاشور: "وَفُسِّرَ (العُتُلُّ) بالشَّديدِ الخِلْقَة، الرَّحيبِ الجَوْفِ، وبالأكولِ الشَّروبِ، وبالغَشومِ الظَّلوم، وبالكَثيرِ اللَّحْمِ، المُخْتالِ"[1]؛ إذ مَن اتَّصف بهذه الصِّفات الخِلْقيَّة والخُلُقيَّة لا يصلحُ أن يوافَقَ على أمرٍ، أوْ يُعاوَنَ في مقصودٍ فضلًا عن طاعتِه، قالَ بعضُهم: "وإنَّما نهى سُبحانَهُ عن طاعةِ (العُتُلِّ)، وجعلَ غِلظتَهُ أشدَّ مَعايبِه؛ لأنَّه لقسوةِ قلبِه وغِلَظِ طَبْعِه يَجترئُ على كلِّ مَعصيةٍ"[2]، وتفيدُ البِنيةُ المبالغةَ في تلك الأوصافِ المَقيتة الَّتي تتحوَّلُ لكثرتِها في المتَّصف بها إلى طبعٍ قاسٍ وقلبٍ غليظٍ ونفسٍ جافية، فيُغلِظُ بالقول، وهو يَصُدُّ عن الخيرِ، ويمنَعُ منهُ، قال ابنُ عاشور: "وعلى تَفسيرِ (العُتُلِّ) بالشَّديدِ الخِلْقَةِ والرَّحيبِ الجَوْفِ يَكونُ وجْهُ ذِكْرِهِ أنَّ قَباحَةَ ذاتِهِ مُكَمِّلَةٌ لِمَعائِبِه؛ لأنَّ العَيْبَ المُشاهَدَ أجْلَبُ إلى الاشمِئْزازِ، وأوْغَلُ في النُّفْرَةِ مِنْ صاحِبِه"[3]، فليس ذِكرُ الأوصافِ الخِلقيَّة لذاتِها يستحِقُّ الذَّمَّ، بل لما يقترنُ بها من أوصافٍ خُلُقيَّةٍ تُلازِمُها عادةً.

دلالةُ الاقترانِ بينَ (العُتُلِّ) و(المنّاع المُعتدي الأثيم):

العنفُ في الطَّبعِ والـكَـلام مِـن سِمات المُكذِّبين اللِّئام

قرنَ النَّظمُ الكريم بينَ الخِصال الواردةِ، في قولِه تعالى: ﴿مَّنَّاعٍ لِّلْخَيْرِ مُعْتَدٍ أَثِيمٍ﴾، والوصفِ ﴿عُتُلٍّ﴾؛ للدَّلالة على أنَّ الصّادَّ عن سبيلِ اللّه لا يكتفي بمُجرَّد الصَّدِّ والاعتداءِ والوقوعِ في الإثمِ والرُّجوعِ عن الحقِّ، بل يَمتلِكُ طبْعًا غليظًا، ونفْسًا قاسيةً، وروحًا مُؤذيةً، وعجرفةً لفظيَّةً، وعنفًا لغويًّا، يُحقِّقُ من خلالِها هدفَهُ في الصَّدِّ عنِ السَّبيل، قال السَّمين: "العُتُلُّ: هو الشَّديدُ الخُصومة الجافي الضَّريبةِ اللَّئيم، وقالَ ابنُ عرَفة: هو الفَظُّ الغليظُ الَّذي لا

(1) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 29/ 74.
(2) مجمع البحوث، التّفسير الوسيط: 10/ 1529.
(3) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 29/ 74، 75.

ينقادُ لخيرٍ، وقيل: هو الجافي الغليظُ، وقيلَ: الأكولُ المَنوع؛ لأنَّه يَعتِلُ الماءَ عَتْلًا"[1].

دلالةُ الظَّرف ﴿بَعْدَ﴾ على البعديَّة المَجازيَّة:

تَظافُرُ الرَّذائل في المُكذِّبِ الكافِر

عبَّرَ النَّظمُ بالظَّرف ﴿بَعْدَ﴾ في قولِه تعالى: ﴿عُتُلٍّ بَعْدَ ذَٰلِكَ زَنِيمٍ﴾؛ للدَّلالة على البَعديَّة المجازيَّة؛ إذ لم يُقصَدْ بها التَّأخُّرُ الزَّمنيُّ في الاتِّصاف بها، بل أُريدَ التَّأخُّرُ الرُّتَبيُّ، بحيثُ تُضافُ صفةٌ أُخرى إلى تلك الصِّفات السَّيِّئة؛ لتزيدَ من قَتامةِ أوصافِ المنهيِّ عن طاعتِه، قال الحنبليُّ: "فهذا التَّرتيبُ إنَّما هو في قولِ الواصِف، لا في حُصولِ تلك الصِّفات في المَوصوف"[2]، فهو بعدَ كلِّ تلك الرَّذائلِ تُضافُ رذيلةٌ أُخرى يكونُ مُتَّصِفًا بها، قال ابن عاشور: "ومَعْنَى ﴿بَعْدَ ذَٰلِكَ﴾: علاوَةً على ما عُدِّدَ لَهُ مِنَ الأوْصاف هوَ سيِّئُ الخِلقَة سيِّئُ المُعامَلَة، فالبَعْديَّةُ هُنا بَعْديَّةٌ في الارْتِقاءِ في دَرَجاتِ التَّوْصيفِ المَذْكورِ، فَمُفادُها مُفادُ التَّراخي الرُّتَبيِّ"[3]، فهذه "البعديَّة في الرُّتبة لا في الخارج، قال أبو السُّعود: وفيه دلالةٌ على أنَّ دعوتَهُ أشدُّ مَعاييبِه وأقبحُ قبائحِه"[4]، وقيل: إنَّ ﴿بَعْدَ﴾ هنا في موضع (مَعَ)، ومنهُ قولُهم: (أنتَ أحمقُ، وأنتَ بعدَ هذا سيِّئُ الخُلُق)[5].

دلالةُ الإضافةِ في ﴿بَعْدَ ذَٰلِكَ﴾:

تعظيمُ الأوصافِ الحَقيرة دالٌّ على أنَّها أفعالٌ شَنيعة

أضافَ النَّظمُ الظَّرفَ ﴿بَعْدَ﴾ إلى اسمِ الإشارة ﴿ذَٰلِكَ﴾، في قولِه تعالى: ﴿عُتُلٍّ بَعْدَ ذَٰلِكَ زَنِيمٍ﴾؛ للدَّلالةِ على تعيينِ البَعديَّة بتلك الأوصافِ المَذكورة، فهي بَعديَّةٌ مجازيَّةٌ مُعيَّنة، بكونِها بعدَ تلك الأوصافِ المُشارِ إليها، وإنَّما كانتِ البَعديَّةُ مجازيَّةً: "لأنَّ هذا

(1) السّمين الحلبيّ، عمدة الحفّاظ: 3/ 28.
(2) الحنبليّ، فتح الرّحمن: 7/ 126.
(3) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 29/ 74.
(4) الشّوكانيّ، فتح القدير: 14/ 261.
(5) ابن جرير الطبريّ، جامع البيان: 23/ 537، وابن عادل، اللّباب في علوم القرآن: 20/ 144.

التَّرتيبَ إنَّما هو في قولِ الواصِفِ، لا في حُصولِ تلك الصِّفات في الموصوفِ، وإلّا فكونُهُ عُتُلًّا هو قبلَ كونِهِ صاحبَ خيرٍ يَمنعُهُ"[1]، واختارَ اسمَ الإشارةِ الدّالَّ على البُعد معَ قُربها، فلم يقل: (بعدَ هذهِ)؛ للدَّلالةِ على تفخيمِ شأنِ تلك الأوصافِ في الجُرم والشَّناعة، ولذا ذكَّرها، ولم يقُل: (تلك)[2].

موقعُ ﴿بَعۡدَ ذَٰلِكَ﴾ في الآية:

التَّوضيحُ والبَيان للاتِّصافِ بهَذا العُنوان

أوقعَ النَّظمُ التَّركيبَ الظَّرفيَّ ﴿بَعۡدَ ذَٰلِكَ﴾، في قولِه تعالى: ﴿عُتُلِّۭ بَعۡدَ ذَٰلِكَ زَنِيمٍ﴾؛ إمّا في مَوقعِ الاعتراضِ بينَ المبتدأ والخبر، والتَّقدير: (وهو بعدَ ذلك زنيمٌ)، وفائدةُ الاعتراضِ التَّوضيحُ والبيانُ للاتِّصاف بهذا العنوانِ الَّذي زادَ، وانضافَ على سائرِ العُنوانات، وإمّا على أنَّه مُتعلِّقٌ بـ﴿زَنِيمٍ﴾ متقدِّمٌ عليه؛ للدَّلالة على الحاليَّة، والتَّقدير: (وهو زنيمٌ حالَ كونِه بعدَ الأوصافِ السّابقة)[3].

التَّغايرُ الإعرابيُّ في ﴿زَنِيمٍ﴾ معَ الأوصافِ السّابقة:

تغييرُ النَّظمِ للدَّلالة على اختلافِ الحُكم

عبَّر النَّظمُ الكريم عن خصلةِ ﴿زَنِيمٍ﴾ بالرَّفع خبرًا لمُبتدأ محذوفٍ، في قولِه تعالى: ﴿عُتُلِّۭ بَعۡدَ ذَٰلِكَ زَنِيمٍ﴾؛ مُغايرًا لكلِّ تلك الأوصافِ السّابقة الواقعةِ مجرورةً بالإضافةِ للَفظِ ﴿كُلَّ﴾؛ للدَّلالةِ على أنَّ تلك الخصالَ اختياريَّةٌ عندَ المُكذِّبين إلّا الخَصلةَ التّاسعة، فإنَّها جبلّيَّةٌ؛ بناءً على أنَّ الدَّعيَّ هو المشكوكُ في نِسبتِه، فهو وصفٌ خَلْقيٌّ لا اختيارَ للمُكذِّب فيه، لكنَّه ذُكِرَ؛ للدَّلالة على أثرِ النَّقص في التَّلبُّس بتلك الأعمالِ الشَّنيعة، "وإنَّما نَهى عن طاعةِ الدَّعيِّ؛ لأنَّ الغالبَ أنَّ النُّطفةَ إذا خَبُثَتْ؛ خَبُثَ النّاشئُ منها"[4]، أوْ للدَّلالة على أنَّ كلَّ تلك الأوصافِ كانت بسببِ هذا الوَصف، قال المُصطفويُّ:

(1) الهرريّ، حدائق الرّوح والرّيحان: 30/ 90.
(2) الطّيبيّ، فتوح الغيب: 15/ 578.
(3) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 29/ 75.
(4) الفخر الرازي، مفاتيح الغيب: 30/ 605، ومجمع البحوث، التّفسير الوسيط: 10/ 1530.

"فالزَّنيمُ الَّذي ليسَ له استقلالٌ في نفسِهِ واعتمادٌ عليها، بل يَعتمدُ على الحَلف وتضعيفِ النّاس وتعييبِهم، والاعتداءِ عليهم حتّى يتقوَّم بها، وهو غليظٌ مُتعنِّف، وليسَ له قوامٌ واستقرارٌ بنفْسِهِ وبصفاته الذّاتيَّة وأخلاقِه وعملِه"[1].

دلالةُ النَّعت ﴿زَنِيمٍ﴾ مادَّةً وصيغةً:

عبَّرَ النَّظمُ عنِ الخصلة التّاسعةِ من صفاتِ المنهيِّ عن طاعتِهم بـ﴿زَنِيمٍ﴾، في قولِه تعالى: ﴿عُتُلٍّ بَعْدَ ذَٰلِكَ زَنِيمٍ﴾؛ للدَّلالة إمّا على عدمِ المُبالغةِ، ويكون المقصودُ الاتِّصافَ باللُّصوقِ إلى غيرِ أهلِه؛ لكونِه دَعيًّا أوْ حليفًا لقومٍ آخَرين، قال السَّمين: "الزَّنيم: الدَّعيُّ في القوم، أي: المُعلَّقُ والمُلصَقُ بهم، وليس منهم، تشبيهًا بزنَمَتَي شاةِ المَعْز؛ لأنَّ في عُنُقِها زَنَمتَين تُعرَفُ بهما، فكذلك هذا جعلَ اللّهُ عليه علامةً يُعرَفُ بها أنَّه لصيقٌ في قُريش"[2]، وإمّا للدَّلالة على المُبالغة في عدمِ الاعتمادِ على ذاتِه في الأمور؛ فيَلجأ إلى أوصافٍ مقيتةٍ؛ ليُثبِتَ وُجودَه، وعلى كلِّ حال فإنَّ الصّيغة تحتملُ الاسميَّة والوصفيَّة، ودلَّتِ المادَّة على اللُّصوق بغيرِه، فالزَّنيم هو: "اللَّصيقُ، وهوَ مَنْ يَكونُ دَعيًّا في قَوْمِه لَيسَ مِنْ صَريحِ نَسَبِهم؛ إمّا بمَغْمَزٍ في نَسَبِه، وإمّا بكَونِه حَليفًا في قَوم أو مَولى، مَأْخوذٌ مِنَ الزَّنَمَة - بالتَّحريك - وهيَ قِطْعَةٌ من أُذُنِ البَعيرِ لا تُنْزَعُ، بَل تَبقَى مُعَلَّقَةً بالأُذُنِ عَلامَةً عَلَى كَرَمِ البَعيرِ، والزَّنَمَتانِ بِضْعَتانِ في رِقابِ المَعْزِ"[3]، أو دلَّت على ما "ليسَ لهُ استقلالٌ في نفسِهِ واعتمادٌ عليها، بل يعتمدُ على الحَلف وتضعيفِ النّاس وتعييبِهم والاعتداءِ عليهم حتّى يتقوَّم بها، وهو غليظٌ مُتعنِّف، وليس له قوامٌ واستقرارٌ بنفسِهِ وبصفاتِهِ الذّاتيَّة"[4]،

مَـنِ اتَّـصـفَ بـالاسـتـقـلال أحـقُّ بالطّاعةِ والامتثال

(1) المصطفويّ، التّحقيق في كلمات القرآن: 4/ 338.
(2) السّمين الحلبيّ، عمدة الحفّاظ: 2/ 149.
(3) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 29/ 75.
(4) المصطفوي، التّحقيق في كلمات القرآن: 4/ 338.

ويترجَّحُ الثّاني؛ لأنَّ القرآنَ الكريمَ لا يُعيِّرُ الإنسانَ بما لا اختيارَ له فيه، بخلافِ المعنى الثّاني الدّالِّ على ضعفٍ في الشَّخصيَّة الرّاجع إلى اختياريّاتٍ؛ فكيفَ يُطاع؟.

﴿زَنِيمٍ﴾ بينَ الرَّمزِ والعُموم:

الرَّمزُ في الكلام دِلالةُ عُمومٍ في الأفهام

عبَّرَ النَّظمُ القرآنيُّ بلفظِ ﴿زَنِيمٍ﴾، في قولِه تعالى: ﴿عُتُلٍّ بَعْدَ ذَٰلِكَ زَنِيمٍ﴾، ويحتملُ أنَّ المرادَ به وصفُ شخصٍ مخصوصٍ لا يصدُقُ على غيره، فقيل: إنَّ المرادَ به: "الوَليدُ بْنُ المُغيرَةِ؛ لِأَنَّهُ ادَّعاهُ أبوهُ بَعدَ ثَماني عَشْرَةَ سَنَةً مِن مَوْلِدِه، وقيلَ: أُريدَ الأخْنَسُ بْنُ شُريقٍ؛ لِأَنَّهُ كانَ مِنْ ثَقيفٍ، فَحالَفَ قُرَيْشًا، وحَلَّ بَينهُم"[1]، وهذا التَّخصيصُ يَتناسبُ معَ تفسيرِ (الزَّنيم) بالدَّعيِّ واللَّصيق، وأمّا لو اعتمدْنا معنى الضَّعفِ في الشَّخصيَّة وعدمِ الرّوح القياديَّة، فإنَّه يكون عامًّا ومُتناسِبًا مع الكلّيَّة في أوّل الأوصاف عندَ قوله: ﴿وَلَا تُطِعْ كُلَّ حَلَّافٍ﴾، ولذا لجأ مَن فسَّر (الزَّنيم) باللُّصوق إلى إرادةِ التَّعميم، قال ابنُ عطيَّة: "وظاهرُ اللَّفظ عمومُ مَن بهذه الصِّفة، والمُخاطبةُ بهذا مستمرَّةٌ باقي الزَّمن"[2]، فهو لفظٌ خاصٌّ عندَهُ أُريدَ به العمومُ؛ ليكونَ رَمزًا على كلِّ مَن اتَّصف بضَعفِ النَّسب وقلَّة المَكانة الاجتماعيَّة، قالَ ابنُ عاشور: "وَأيًّا مّا كانَ المُرادُ بِهِ؛ فَإنَّ المُرادَ بِهِ خاصٌّ، فَدُخولُهُ في المَعْطوفِ عَلَى ما أُضيفَ إلَيْهِ ﴿كُلَّ﴾، إنَّما هوَ عَلَى فَرْضِ وُجودِ أمْثالِ هذا الخاصِّ، وهوَ ضَرْبٌ مِنَ الرَّمْزِ"[3].

دلالةُ الاقتران بينَ (العُتُلّ) و(الزَّنيم):

التَّعبيرُ بالأوصافِ الخَلْقيَّة للانصرافِ عنِ المُتابعة الفعليَّة

جمعَ النَّظم الكريمُ بينَ هاتين الخَصْلتين، في قوله تعالى: ﴿عُتُلٍّ بَعْدَ ذَٰلِكَ زَنِيمٍ﴾؛ لكونِهما صفتين خَلْقيَّتين على بعضِ التَّفاسير، فالأولى: الشَّديدُ الخَلْقِ الرَّحيبُ الجوفِ الأكولُ الشَّروب، والثّانيةُ:

(1) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 29/ 75.
(2) الهرريّ، حدائق الرّوح والرّيحان: 30/ 90.
(3) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 29/ 75.

الدَّعيُّ وابنُ الزِّنى، أوْ ما لهُ علامةٌ في أُذُنِه يُعرَفُ بها، وتصدَّى الماتريديُّ للتَّعييرِ بهما معَ أنَّهما صفتانِ خلقيَّتان بقوله: "ولقائلٍ أنْ يقولَ: إذا كان تأويلُ (العتلّ) ما ذُكِرَ في الخبرِ، والزَّنيم: الدَّعيُّ أوْ ما ذُكِرَ من العَلامة؛ فكيف عُيِّرَ بهذه الأشياء، ولم يكُن له في ذلك صنعٌ؟ فيُجابُ عن هذا من وجهين، أحدُهما: أنَّ ذِكرَه بما فيه من العيوبِ ليسَ لمكانِ المذكورِ نفسِه، ولكنْ لزَجرِ النّاس عنِ اتِّباعِه؛ لأنَّ مَنِ اشتملَ على العُيوب الَّتي ذكرها، وكانَ مع ذلك عُتُلًّا زَنيمًا، فأنفُسُ الخَلْقِ تأبى عنِ اتِّباعِه، ففائدةُ تعييرِه بما أُنشِئَ عليها ما ذَكرنا منَ الحِكمةِ، لا تعييرُهُ. والثّاني: أنَّ ذِكرَ أصلِه كنايةٌ عن سوءِ فعلِه؛ ليُعلَمَ أنَّ خُبثَ الأصلِ يَدعو الإنسانَ إلى تعاطي الأفعالِ الذَّميمة، وصحَّةَ الأصلِ وحُسنَهُ ونَقاوتَهُ يَدعو صاحبَه إلى مَحاسنِ الأخلاقِ وإلى الأفعالِ المَرضيَّة"[1].

❁ الفُروقُ المُعْجَميَّةُ:

الحَلفُ والقَسَمُ واليَمين:

الحَلفُ أخصُّ من القَسَم، واليَمينُ تجوُّزٌ فيهما

الحَلفُ هو الالتزامُ معَ القَسَمِ وبوسيلتِه، كما أنَّ القَسَمَ هو مجرَّدُ القَسَمِ من دونِ التزامٍ، فكلُّ حَلفٍ قَسَمٌ، وليس كلُّ قَسَمٍ حَلفًا، ولهذا المعنى يُطلَقُ الحَلفُ على العَهد والالتزامِ المُطلَقِ المُؤَكَّد[2]، ويقال: بينَهما حِلْفٌ؛ لأنَّهما تحالَفا بالأيمان، ثمَّ يُطلَقُ على كلِّ شيءٍ لزِمَ شيئًا، فلم يُفارِقْهُ، فهو حليفُهُ، يقال: فلانٌ حليفُ الجودِ وحليفُ الإكثار[3]، ومِن ثَمَّ أوثِرَ في الآية على القَسَم؛ لأنَّه يُكثِرُ منَ الحَلف والالتزام، وهو في رأيِه وعهدِه مُتسامِحٌ هيِّنٌ، فلا يُعتمَدُ على قولِه، فهو يُبالِغُ في الحَلف، ويُبالِغُ في الالتزام؛ محاولةً منهُ لتصديقِه لما

(1) الماتريديّ، تأويلات أهل السّنّة: 10/ 143.
(2) المصطفويّ، التّحقيق في كلمات القرآن: 2/ 251.
(3) الأزهريّ، تهذيب اللّغة: (حلف).

يُعلَمُ عنهُ مِن ضعفٍ في كلامِهِ وحُجَّته، وهنالك مَن فرَّقَ بينَ الحَلف والقَسَم في الاستعمالِ القرآنيِّ، فرأى أنَّ الغالب في مواطنِ الحَلف استعمالُهُ عندَ الكذب، وأنَّ الغالبَ في مواطنِ القَسَم استعمالُهُ عندَ الصِّدق، وأمّا اليمين؛ فهي في الأصلِ القوَّةُ والشِّدَّةُ، وسُمّي الحَلفُ يمينًا؛ لأنَّ المُتحالِفَين كأنَّ أحدَهما يَصْفِقُ بيمينِهِ على يمينِ صاحبِهِ[1]، واليدُ اليمنى فيها قوَّة وزيادةُ قدرةٍ وحركةٌ إلى جانبِ العمَل والفعّاليَّة، بخلافِ اليُسرى، وهكذا الحَلف؛ فإنَّ فيه تشديدًا وتقويةً، ومزيدَ اعتبارٍ في الأمر[2]، فيكونُ إطلاقُ اليمينِ على الحَلفِ والقَسَم استعاريًّا للمشابهة، وفيه نوعُ تفاؤلٍ بالبَرَكةِ منَ القَسَم.

المهين والهوان:

مَهُنَ: أصلٌ صحيحٌ يدلُّ على احتقارٍ وحقارةٍ في الشَّيءِ، ومنه قولُهم: مَهين، أي: حقيرٌ، والمهانةُ: الحقارةُ، وهو مَهين بيِّنُ المَهانة[3]، ويُطلقُ على الضَّعيف الَّذي يكونُ تحتَ اختيارٍ، ولا يكونُ له اختيارٌ، ومن مصاديقِهِ: العبدُ المَملوك، والخادمُ الأجيرُ، والمَولى مِن جهةِ كونِهِ موظَّفًا لخدمةِ عائلتِهِ، والفَحْلُ إذا لم يَستطِعْ أن يُلقِّحَ، والثَّوبُ إذا استقرَّ تحتَ عمَلِ الغاسِل، والفرقُ بينَهُ وبينَ الهَوان: أنَّ الهَونَ حَقارةٌ في نفسِ الشَّيءِ، والحاصلُ: أنَّ الشَّيءَ إذا كانَ في نفسه وذاتِهِ حقيرًا مُبتذلًا؛ فهو هَوانٌ؛ ولذا يُطلقُ على (المَنيّ) ماءٌ مَهينٌ، فهو من الهَون، وإذا كان في ذاتِهِ عظيمًا إلّا أنَّه مسلوبُ الاختيارِ ضعيفُ القرارِ؛ كانَ مَهينًا من المَهْنِ، ولذا فُسِّرَ (المَهين) في الآيةِ بالمعنى الأوَّل.

الـهَـوانُ من الهَـوْنِ للحقارة الذّاتيَّة، والمَهينُ من المَـهْـنِ للحقارة الغيريَّة

الهَمْزُ واللَّمْزُ:

الهَمّازونَ: المُغتابونَ في الغَيب، واللَّمّازونَ: المُغتابونَ في الحَضْرة، وقال أبو إسحاق الزَّجّاج: الهُمَزةُ اللُّمَزة: الَّذي يَغتابُ النّاسَ،

الهَمْزُ أخفُّ منَ اللَّمزِ

(1) ابن فارس، مقاييس اللّغة: (يمن).
(2) المصطفويّ، التّحقيق في كلمات القرآن: 14/ 257.
(3) ابن فارس، مقاييس اللّغة: (مهن).

ويغُضُّهُم، وقال ابنُ الأعرابيِّ: الهمزُ الغَضُّ، واللَّمزُ: الكَسْرُ[1]، فالهمزُ: هو التَّعييبُ والنَّقصُ الضَّعيفُ، كما أنَّ اللَّمزَ هو تعييبٌ وتضعيفٌ قويٌّ شديد، وهذا المعنى إنَّما يُستفادُ من حرفِ (الهاء)، فإنَّه من حروفِ الهَمْس والرَّخاوة والصَّمت والخَفاء، بخلاف (اللّام) فإنَّه منْ حروفِ الجهرِ بينَ الشِّدَّة والرَّخاوة والانحرافِ والذَّلَق، فمَن يكونُ في مقامِ التَّعييب المُطلَق بكلامٍ أوْ إشارةٍ أوْ غَمْزٍ أوْ عمَلٍ في غَيبةٍ أوْ حَضرةٍ ما لم يَبلُغْ شدَّةً وقوَّةً، فهو الهمّازُ، ومن يكونُ في مقامِ تعييبٍ وتنقيصٍ وإضرارٍ شديدٍ بقولٍ أوْ بغَمْزٍ في حُضورٍ ومواجهة، فهو اللَّمّازُ[2]،

السّاعي والمَشّاء:

السَّعيُ في المشي: الهرولةُ، وسعى إلى الصَّلاة: ذهبَ إليها على أيِّ وجهٍ كانَ[3]، والسَّعيُ: المَشْيُ السَّريع، وهو دونَ العَدْوِ، ويُستعمَلُ للجِدِّ في الأمر، خيرًا كانَ أو شرًّا، وأكثرُ ما يُستعمَلُ السَّعيُ في الأفعالِ المحمودةِ، وخُصَّ السَّعيُ فيما بينَ الصَّفا والمَروة من المَشْي[4]، فهو مرتبةٌ منَ الجُهد، بخلافِ (المشي)، فإنَّه أبطأُ في الحركةِ، وأهدأُ في الجَريان، وأهمَسُ في الحركةِ؛ ولذا ناسبَ (النَّمّام) أنْ يكونَ مشّاءً؛ لأنَّه يَنمُّ، ويُشيعُ بهدوءٍ وهَمْسٍ وخِفَّة.

المَشْيُ أبطأُ وأهدأُ وأهمسُ منَ السَّعْيِ

الأثيمُ والمُذْنِب:

الذَّنبُ يُسمّى به لما يَتبعُهُ منَ الذَّمِّ، ومنهُ قيل: ذَنَبُ الدّابَّة؛ لأنَّه كالتّابعِ لها، والذَّنوبُ: الدَّلْوُ الَّتي لها ذَنَبٌ، وسُمّي الذَّنْبُ ذَنْبًا؛ لأنَّه أرذلُ ما في صاحبِهِ[5]، ويُفسَّرُ الذَّنْبُ بالإثم، لكنْ باختلاف

الأثيمُ مُتأخِّرٌ عنِ الخيرِ، والمُذْنِبُ يَلحقُهُ العَيب

(1) الأزهريّ، تهذيب اللّغة: (همز).
(2) المصطفويّ، التّحقيق في كلمات القرآن: 11/ 264.
(3) الفيوميّ، المصباح المنير: (سعي).
(4) الرّاغب، المفردات: (سعي).
(5) العسكريّ، الفروق اللّغويّة، ص: 229.

الجِهة، فالنَّظَرُ في الذَّنْب إلى جهةِ اللُّحوقِ والدَّناءةِ والتَّبعيَّة، وفي الإثم إلى جهةِ القُصور والبُطْءِ[1]، فالإثم مُشتقٌّ من ذلك؛ لأنَّ ذا الإثم بطيءٌ عن الخيرِ مُتأخِّرٌ عنه، والأصلُ في هذه المادَّة: هو البُطْءُ والتَّأخُّرُ للخير، وناسبَ استعمالُ (الأثيم) في الآيةِ دونَ (المُذنب)؛ لأنَّه جاءَ في سياقِ المنّاع للخيرِ والمُعتدي، فكان أثيمًا مُتأخِّرًا عنِ الخير، كما هو مُؤخَّرٌ بعملِهِ عنِ الخَير.

(1) المصطفويّ، التّحقيق في كلمات القرآن: 3/ 319.

عنوان الكتاب:
موسوعة التفسير البلاغي، المجلد الثالث والستون،
سورة المُلك من الآية 12 إلى سورة المَعَارج الآية 14
مجمع القرآن الكريم بالشارقة، الشارقة، دولة الإمارات العربية المتحدة
*
التنفيذ والنشر: منشورات القاسمي، الشارقة، دولة الإمارات العربية المتحدة
سنة الطبع: 1447هـ - 2026م
©حقوق الطبع والنشر محفوظة لمنشورات القاسمي
الطبعة الأولى: 2026م
*
الفهرسة الوصفية أثناء النشر:
مكتبة الشارقة العامة، هيئة الشارقة للكتاب، الشارقة، الإمارات العربية المتحدة

227.366
م ق. ت
التفسير البلاغي للقرآن: المجلد الثالث والستون، سورة المُلك من الآية 12 إلى سورة المَعَارج الآية 14
[إشراف مجمع القرآن الكريم، قسم الدراسات والبحوث ؛ المدير العلمي امحمد صافي المستغانمي].-
الشارقة، الإمارات العربية المتحدة : منشورات القاسمي، 2026.
مج. 63 ، 822 صفحة ؛ 24x17 سم.
ردمك : 978-9948-647-00-3
يشتمل على ارجاعات ببليوجرافية.
مج. 63 : المجلد الثالث والستون، سورة المُلك من الآية 12 إلى سورة المَعَارج الآية 14.
1-القرآن - تفاسير نحوية 2- القرآن، بديع 3- القرآن، بلاغة 4- القرآن - سور وآيات 5- القرآن-
ألفاظ أ- العنوان ب - مجمع القرآن الكريم (الشارقة، الإمارات العربية المتحدة).
قسم الدراسات والبحوث

الترقيم الدولي : 978-9948-647-00-3
*
إذن طباعة رقم: MC-03-01-7111585 بتاريخ 2026/01/07م،
الهيئة الوطنية للإعلام، الإمارات العربية المتحدة
*
الفئة العمرية : E
"تم تصنيف وتحديد الفئة العمرية التي تلائم محتوى الكتب وفقاً لنظام التصنيف العمري
الصادر عن المجلس الوطني للإعلام"
*
الطباعة: AL Bony Printing Press - Sharjah, UAE
الإخراج الفني: عاصم محمد زكي "النجار"